الأمم المتحدة

E/2019/68

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 May 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

طبعة خاصة: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة استجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

وإذ تشارف الدورة الأولى من تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة على الانتهاء وفي وقت تُحضِّر فيه الدول الأعضاء لانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه وخمسة اجتماعات رئيسية تركز على التنمية المستدامة من المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر، وقد كتبت هذه ”الطبعة الخاصة“ من التقرير المرحلي بشأن الأهداف بالتعاون مع فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، برئاسة مشتركة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد المقرر لتقديمه من أجل تضمينه أحدث ما ورد من معلومات.

19-07404 (A) 130619 200619

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويبين التقرير أن ثمة تقدما قد أحرز على مدار السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بعدد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وأن الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة اتخذت عددا من الإجراءات للاستجابة لخطة عام ٢٠٣٠ على نطاق أوسع.

بيد أن التقرير يبين أيضًا أن التقدم كان بطيئًا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وأن الأشخاص والبلدان الأكثر ضعفا ما زالوا يعانون أكثر من غيرهم، وأن جهود الاستجابة العالمية المبذولة حتى الآن ليست طموحة بدرجة كافية.

ومع أخذ العقد التالي من التنفيذ في الاعتبار، يحدد هذا التقرير سلسلة من المجالات الشاملة التي تتطلب قيادة سياسية وإجراءات عاجلة وقابلة للتوسع من جانب الجهات صاحبة المصلحة لتسريع وتيرة التقدم بشكل كبير. وسيسمح القيام بذلك للأمم المتحدة بتحويل العالم إلى مسار متوافق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

أولا – مقدمة

١ – اجتمع قادة العالم، قبل أربع سنوات، في الأمم المتحدة واعتمدوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ – وتصدت الحكومات للتحديات المشتركة التي تواجهها والعالم المتغير من حولها من خلال الاصطفاف وراء خطة تطلعية حقًا وآنية في الوقت ذاته ترمي لإنهاء الفقر وتحقيق رخاء مشترك على كوكب ينعم بالصحة والسلام. وبزغ فجر جديد وأمل واعد عندما أطلت علينا تعددية الأطراف بوجهها المشرق وبما تتضمنه من نهج شامل للجميع، كما حدث طوال عام ٢٠١٥ من خلال اعتماد الاتفاقات العالمية الهامة الأخرى ذات الصلة: خطة عمل أديس الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار عمل سنداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣ – وفي أيلول/سبتمبر، سيجتمع رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى، وسيكون الغرض من اجتماعهم هذه المرة تقييم مدى التقدم الذي حققناه في تحقيق التزاماتنا بالتنمية المستدامة. ومن خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة للعمل المناخي والاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة وتمويل التنمية وطرائق العمل المعجّلة للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ستتاح للقادة من جميع القطاعات فرصة لتوضيح الخطوات العاجلة التي سيتخذونها لزيادة طموح جهود التنفيذ وتوسيع نطاق تأثيرها.

التقدم المحرز حتى الآن

٤ – بالرغم من التحديات التي ما زالت تواجه توافر بيانات مصنفة وحسنة التوقيت على نطاق جميع البلدان وجميع الغايات والمؤشرات، كي يسترشد بها في هذا التقرير، فقد بدأت تتكون صورة واضحة حول حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد أربع سنوات.

٥ – أولاً، يجري إحراز تقدم وتتجلى بعض الاتجاهات الإيجابية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فمعدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال مستمرة في الانخفاض. ويجري إحراز تقدم في مكافحة أمراض من قبيل التهاب الكبد، حيث انخفض معدل حدوث الإصابات بفيروس التهاب الكبد B إلى حد كبير. وتشهد بعض الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تقدما، بما في ذلك تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وأخذت إمكانية الحصول على الكهرباء في أفقر البلدان في الازدياد. وعلى الصعيد العالمي، زادت إنتاجية العمالة وعادت نسب البطالة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة المالية؛ كما أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة آخذة في الانخفاض. وزادت نسبة المياه الخاضعة للولاية الوطنية والتي تغطيها مناطق بحرية محمية بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠١٠. ويجري إحراز تقدم سريع فيما يتعلق ببعض وسائل التنفيذ.

٦ – وهذا التقدم هو مثال على العمل الشاق الذي ما فتئ يضطلع به العديد من الحكومات وشركائها منذ عام ٢٠١٥. وتوفر الاستعراضات الوطنية الطوعية رؤى إضافية للأمم المتحدة، وتبين أن الحكومات قد أعطت الأولوية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها الوطنية وأنها تعمل على وضع الترتيبات المؤسسية التي من شأنها أن تساعد في دفع عجلة التقدم نحو التحول اللازم إحداثه

في اقتصاداتها ومجتمعاتها ورصده. والأهم من ذلك، تظهر الاستعراضات أن الاستجابة تكاد أن تكون عالمية وأن تولي زمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري ما زال قوياً. ولقد رأينا أيضًا استجابة كبيرة من جانب الحكومات الإقليمية والمدن، والشركات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشباب وغيرهم، وقد حددت هذه الجهات، من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات والمبادرات، مداخل مناسبة للحاق بركب تنفيذ الأهداف والدفع قدما بعملية تنفيذها. وتقوم الأمم المتحدة أيضًا، بصفتها جهة فاعلة رئيسية، بإجراء تغييرات أساسية، وتشهد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أعمق إصلاح عرفته منذ عقود لتكون قادرة بشكل أفضل على الاستجابة لتحول النموذج الذي يشكل جزءا أصيلا من خطة عام ٢٠٣٠. وإنني على ثقة من أنه في ظل الدعم المستمر من الدول الأعضاء وقيادة المنظمة وموظفيها، ستبدأ الأمم المتحدة في رؤية ثمار هذه الإصلاحات تتجلى في جودة الدعم الذي تقدمه إلى الحكومات، وهي بصدد تسريع وتيرة التنفيذ بالقدر اللازم لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

٧ - وثانياً، بالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية واتساع نطاق الإجراءات والمبادرات التي ألهمتها خطة عام ٢٠٣٠، لم يحدث أي تقدم بعد على صعيد التحول في المسارات الإنمائية لإحداث التحول المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بالسرعة أو النطاق المطلوبين.

٨ - ومن دواعي القلق الشديد أن يبلغ معدل الفقر المدقع ٦ في المائة في عام ٢٠٣٠، مما يعني عدم تحقق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع؛ فمعدل الجوع آخذ في الارتفاع للسنة الثالثة على التوالي ويُحرز تقدم ضئيل في مواجهة زيادة الوزن والسمنة في أوساط الأطفال دون سن الخامسة؛ ويتدهور التنوع البيولوجي بمعدل ينذر بالخطر حيث يواجه حوالي مليون نوع الانقراض الفعلي، ويواجه العديد منها هذا الخطر خلال عقود؛ وما زالت انبعاثات غازات الدفيئة في ازدياد؛ ولم يتوافر بعد القدر المطلوب من تمويل التنمية المستدامة ووسائل التنفيذ الأخرى؛ ولا تتسم المؤسسات بالقوة والفعالية اللازمين للتصدي بكفاءة لهذه التحديات الهائلة والمترابطة والعابرة للحدود.

٩ - وقد أحرز تقدم في نطاق المبدأ الأساسي لخطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب، وإن كان بوتيرة بطيئة. وما زالت الفئات السكانية التي تعاني جوانب موثقة من الحرمان مهمشة إلى حد كبير. وعلى المستوى العالمي، يزيد احتمال تعرض الشباب للبطالة عن احتمال تعرض الكبار لها بمقدار ثلاثة أضعاف. وتضم فئة أفقر الناس نسبة مفرطة من الأطفال - حيث يعيش طفل واحد من بين كل خمسة أطفال في فقر مدقع. وتتجلى الفروق بين المناطق الريفية والحضرية بوضوح أيضاً في مجالات من قبيل التعليم والرعاية الصحية. وما زال الأشخاص ذوو الإعاقة والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يواجهون ضروباً متعددة من الحرمان، مما يحول دون تمتعهم بفرص العيش وحقوق الإنسان الأساسية على حد سواء.

١٠ - وما زالت أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة. وتمثل النساء أقل من ٤٠ في المائة من العمالة، ولا يشغلن سوى حوالي ربع المناصب الإدارية في العالم (وفقا للبيانات المتاحة من مجموعة محدودة من البلدان) ويواجهن فجوة في الأجور بين الجنسين تبلغ ١٢ في المائة. وتعرض حوالي خمس من تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا إلى عنف جسدي أو جنسي على يد شركائهن في العلاقة الجنسية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. وببساطة، لا يمكن أن يحقق العالم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر دون القيام أيضا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

١١ - ولا غرو أن هناك تباينات كبيرة فيما بين المناطق وفيما بين البلدان نتيجة للاختلافات الشديدة في الحالات. ومن المؤسف أن تتحمل أضعف البلدان عبء هذه العقبات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - ثالثاً، لا مفر من مواجهة حقيقة مفادها أن المشهد العالمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد تدهور بشكل عام منذ عام ٢٠١٥، مما أعاق جهود الحكومات وغيرها من الشركاء. وعلاوة على ذلك، ثمة ضغوط يتعرض لها حاليا الالتزام بالتعاون المتعدد الأطراف، الذي يكتسي أهمية أساسية لتنفيذ الاتفاقات العالمية الكبرى.

١٣ - وقد اشتدت النزاعات وحالات عدم الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم، مما تسبب في معاناة إنسانية لا توصف، وأدى ذلك إلى تقويض عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل وعكس مسار التقدم المحرز بالفعل. وفي ظل استضافة البلدان النامية لأكثر من ٨٥ في المائة من ٦٨,٥ مليون شخص نزحوا قسراً في عام ٢٠١٧، أصبحت الضغوط على أنظمة الدعم الحالية هائلة.

١٤ - وزادت الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث بنسبة تزيد على ١٥٠ في المائة خلال العشرين سنة الماضية، وتكبدت البلدان النامية الضعيفة خسائر بنسب غير متساوية. وبدون حدوث طفرة في التخفيف من آثار هذه الخسائر، سيستمر الاحترار العالمي بوتيرة سريعة، مما يضاعف من التحديات التي تعترض التكيف ويؤدي إلى ترسيخ الشعور بالضعف وانعدام الأمن بين الفئات السكانية الكبيرة.

١٥ - وجعلت التغييرات الاقتصادية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة أيضاً. فمن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي بطيئًا وألا يسير على وتيرة واحدة في جميع المناطق في ظل استمرار التوترات التجارية واستمرار ديون الأسر المعيشية والشركات بمعدلات لا يمكن تحملها. وازداد التأثر بأعباء الديون في البلدان المنخفضة الدخل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى التباطؤ المتوقع في الاقتصادات الناشئة، يتوقع أن تنخفض معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو بوجه عام. وتتبع عدة حكومات المزيد من النهج الحمائية في جميع المجالات، مما يهدد معدلات النمو وجهود الحد من الفقر والتنوع الاقتصادي بالخطر.

١٦ - ومن المحتمل أن يسفر تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة عن تقويض الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يُنذر بتآكل التماسك الاجتماعي وترسيخ حالة انعدام الأمن والحد من نمو الإنتاجية. ويهدد تزايد التعصب في أجزاء كثيرة من العالم حقوق الإنسان الأساسية وتقدم البشرية. وإن الصلة الوشيجة بين عدم المساواة والظلم وانعدام الأمن وانعدام الثقة الكافية في الحكومات والمؤسسات يمكن أن تزيد من إعاقة تحقيق الشروط الضرورية للدفع قدما بالتنمية المستدامة.

التأهب لعقد من العمل من أجل التنمية المستدامة

١٧ - على هذه الخلفية، من الضروري إعمال النظر في اتجاه السفر الحالي في العالم بصورة تتسم بالنزاهة والصراحة عندما يجتمع قادة العالم مرة أخرى في شهر أيلول/سبتمبر هذا العام. ومن الضروري للغاية أن يُجدّد الالتزام بتعددية الأطراف والوقاية والدبلوماسية. ويلزم تكثيف الشعور بالإلحاح ورفع سقف الطموح فيما يتعلق بالجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينطبق ذلك بشكل خاص عندما يتعلق

الأمر بالتصدي للخطر الوجودي الذي يشكله تغير المناخ، حيث سيمثل الفشل في تحقيق أهداف اتفاق باريس تهديدا مباشرا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

١٨ - ومن هذا المنطلق، فإنني أرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، وأشجع جميع البلدان وجميع الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على بذل مزيد من الجهود وبوتيرة أسرع. وأحدد أيضًا سلسلة من الفجوات العامة في الاستجابة الكلية لخطة عام ٢٠٣٠ وأدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة لسدها. وتشمل هذه الإجراءات التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في مسيرة البلدان نحو التقدم؛ وضمان التمويل الكافي والموجه توجيهاً حسناً وتعزيز المؤسسات وجعلها أكثر فعالية وشمولا للجميع؛ وتعزيز العمل على الصعيد المحلي للتعجيل بالتنفيذ؛ وتعزيز الاقتصادات وبناء القدرة على التكيف؛ وتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالأهداف وتيسير سبل الوصول إليها واستخدامها على نحو فعال؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار مع التركيز بقدر أكبر على التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة.

١٩ - وما زال الالتزام بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ قويا. ويؤمن مئات الملايين من الشباب بالتغيير الذي يحتل موقع الصدارة من الخطة ويطالبون به. ويتزايد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن للتكنولوجيات الجديدة التي يتم نشرها بطريقة مأمونة، بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي، أن تساعد العالم على تحقيق القفزة القادمة إلى الأمام. وإنني على يقين بأنه مع القدر الكافي من التركيز والجهد والابتكار والالتزام والإرادة السياسيين، ومع وجود شركاء يدعمون هذا التحول دعما تاما في مناخ من التعاون المتعدد الأطراف الذي يركز على النتائج، يمكن التغلب على هذه التحديات والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٠ - وسيدخل العالم قريبًا عقدًا حاسمًا لكل من الأجيال الحالية والمقبلة ولكل أشكال الحياة على هذا الكوكب. وتقع على عاتق العالم مسؤولية جعله عقدًا للعمل والتنفيذ لتحقيق التنمية المستدامة وبإمكانه تحقيق ذلك.

ثانيا - ما قطعناه من أشواط حتى الآن صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١]

٢١ - يستعرض هذا الفصل التقدم المحرز في السنة الرابعة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويعرض الخطوط العريضة لما تحقق من تقدم على كامل نطاق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة، ويدرس بعض أوجه الترابط بين الأهداف والغايات. ومن الجدير بالذكر أن معظم البلدان لا يجمع بيانات بانتظام فيما يتعلق بأكثر من نصف المؤشرات العالمية، أو لا توجد لديها منهجية ثابتة لقياسها. ولهذا تأثير سلبي على القدرة على فهم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وما يعترضه من تحديات.

(١) ستتاح على الموقع الشبكي https://unstats.un.org/sdgs وثيقة تكميلية تتضمن مرفقا إحصائيا بهذا التقرير وقاعدة بيانات تتضمن البيانات المتاحة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري والبيانات الوصفية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٢٢ – ما زال معدل الفقر المدقع على الصعيد العالمي في تراجع، ولكن بوتيرة بطيئة. ويدل هذا التباطؤ على أن العالم ليس على المسار المفضي إلى تحقيق غاية الوصول بنسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويواجه الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع حرمانًا عميقًا وراسخًا غالبًا ما يتفاقم بسبب النزاعات العنيفة والتعرض للكوارث. وغالبًا ما تساعد أنظمة الحماية الاجتماعية القوية والإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية أولئك الذين تركوا خلف الركب على الوقوف على أقدامهم مرة ثانية والتخلص من ربقة الفقر، ولكن يجب أن يتم توسيع نطاق هذه الخدمات.

- وقد انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٠. بيد أن وتيرة الحد من الفقر آخذة في التباطؤ، حيث بلغ معدلها ٨,٦ في المائة عام ٢٠١٨ وفقا لتنبؤات ”الحالة الراهنة“. وعلاوة على ذلك، تشير التوقعات الأساسية إلى أن ٦ في المائة من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠، مما يعني العجز عن بلوغ غاية القضاء على الفقر.

- وخلال عام ٢٠١٨ كان هناك ٨ في المائة من عمال العالم ما زالوا يعيشون في فقر مدقع هم وأسرهم بالرغم من حصولهم على فرص عمل. وما زالت الحالة تبعث على الانزعاج بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت نسبة العمال الفقراء ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٨.

- وتساعد أنظمة الحماية الاجتماعية على منع الفقر والحد منه وتوفير شبكة أمان للضعفاء. بيد أن الحماية الاجتماعية ليست حقيقة واقعة بالنسبة للغالبية العظمى من سكان العالم. ففي عام ٢٠١٦، كان ٥٥ في المائة – أي ما يصل إلى ٤ مليارات شخص – غير مشمولين بأي استحقاقات نقدية في إطار الحماية الاجتماعية، وصاحب ذلك وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق: حيث تراوحت نسبة من لم تشملهم التغطية من ٨٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ١٤ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

- ولا يحصل سوى٢٢ في المائة من العاطلين عن العمل على استحقاقات نقدية في حالة البطالة، ويحصل ٢٨ في المائة فقط من ذوي الإعاقات الخطيرة على استحقاقات نقدية في حالة العجز، ولا يتمتع بإمكانية الحصول الفعلي على الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم سوى ٣٥ في المائة من الأطفال، كما لا يحصل على الاستحقاقات النقدية المتعلقة بالأمومة سوى ٤١ في المائة فقط من النساء في حالة الولادة.

- وكثيرا ما تؤدي الكوارث إلى حدوث تراجع في مسار التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتفضي إلى تفاقم الفقر. وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٧، قُدِّرت الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث بما يقارب ٣ تريليونات دولار، كان من بينها كوارث مرتبطة بالمناخ مثلت ٧٧ في المائة من المجموع – بزيادة قدرها ١٥١ في المائة مقارنة بالفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٧ – وأودت الكوارث المناخية والجيوفيزيائية بحياة ما يقدر بـ ١,٣ مليون شخص. ويعزى أكثر من ٩٠ في المائة من الوفيات المبلغ عنها دولياً إلى كوارث وقعت في بلدان منخفضة

ومتوسطة الدخل، وكانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير أيضا في هذه البلدان.

- وأبلغت البلدان عن إحراز تقدم في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية ترمي إلى الحد من مخاطر الكوارث، وذلك على سبيل المواءمة مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، أبلغت ٦٧ دولة عن إحراز تقدم في تحقيق هذا المواءمة، وأفادت ٢٤ دولة بأن الحكومات المحلية في كل منها قد وضعت استراتيجيات محلية تتسق مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

- ولا ينفق ما يتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٠ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم سوى ثلث البلدان مجتمعة على النحو الموصى به في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠.

الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

٢٣ - إن الجوع آخذ في الازدياد مرة أخرى على مستوى العالم وما زال سوء التغذية يؤثر على ملايين الأطفال. والاستثمار العام في الزراعة على مستوى العالم آخذ في الانخفاض، حيث يحتاج صغار منتجي الأغذية والمزارعون الأسريون إلى دعم أكبر بكثير وهناك حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيا من أجل الزراعة المستدامة.

- وفي عام ٢٠١٧، بلغ عدد من يعانون من سوء التغذية ما يقدر بنحو ٨٢١ مليون شخص – أي ما يقارب شخص واحد من كل ٩ أشخاص على مستوى العالم، مقارنةً بـ ٧٨٤ مليون في عام ٢٠١٥. ويمثل ذلك زيادة مقلقة في معدل الجوع في العالم للسنة الثالثة على التوالي بعد فترة تراجع طال أمدها. وما زالت أفريقيا القارة ذات المعدل الأعلى لانتشار سوء التغذية، مما يؤثر على خمس سكانها (أكثر من ٢٥٦ مليون شخص). وفي ظل الزيادة المستمرة في نقص التغذية، واجه ٧٧٠ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام ٢٠١٧[٢].

- وظل التقزم يتناقص في كل المناطق تقريبا منذ عام ٢٠٠٠. ورغم ذلك، عانى من التقزم في عام ٢٠١٨ أكثر من طفل واحد من بين كل ٥ أطفال تقل أعمارهم عن ٥ سنوات (١٤٩ مليون). وعلى الصعيد العالمي، أصيب ٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة بالهزال وعانى ٤٠ مليون آخرون من زيادة الوزن في عام ٢٠١٨.

- ويكتسي تعزيز المرونة والقدرة على التكيف لدى صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، الذين تقل إنتاجيتهم بشكل منهجي عن إنتاجية جميع منتجي الأغذية الآخرين، أهمية محورية لعكس اتجاه الزيادة في الجوع. وتتراوح نسبة صغار منتجي الأغذية إلى جميع منتجي الأغذية في البلدان الواقعة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين ٤٠ و ٨٥ في المائة، بالمقارنة مع أقل من ١٠ في المائة في أوروبا.

(٢) سيتم إصدار تحديث حول الأرقام المتعلقة بنقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٩*، الذي ستنشره منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٩.

- وانخفض الإنفاق الحكومي على الزراعة مقارنة بمساهمة الزراعة في الاقتصاد الكلي بنسبة ٣٧ في المائة؛ وهبطت النسبة من ٠,٤٢ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٦ في عام ٢٠١٧ في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، تراجعت المعونة المقدّمة للزراعة في البلدان النامية من نحو ٢٥ في المائة من مجموع المعونة المخصصة من الجهات المانحة حسب القطاع في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى ٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١٢,٦ بليون دولار.

- وقد لوحظ اتجاه الانخفاض المستمر في نفقات إعانات التصدير التي أُبلِغَت بها منظمة التجارة العالمية. وانخفض إجمالي النفقات من حوالي ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦. ويؤدي هذا الانخفاض في إعانات التصدير المقدمة من الحكومات إلى انخفاض التشوهات في الأسواق الزراعية.

الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٢٤ - أحرز تقدم كبير في تحسين صحة ملايين الأشخاص، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وخفض وفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة الأمراض المعدية الرئيسية. ورغم ذلك، توقف التقدم أو لم يحدث بسرعة كافية فيما يتعلق بمعالجة الأمراض الرئيسية، مثل الملاريا والسل، في حين أن نصف سكان العالم على الأقل لا يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية وكثيرا منهم يعاني من ضوائق مالية لا داعي لها، وهو ما يمكن أن يجعلهم فريسة للفقر المدقع. ويلزم بذل جهود متضافرة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير تمويل مستدام للصحة، ومواجهة العبء المتزايد الذي تشكله الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الصحة العقلية، والتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات والعوامل المحددة للصحة مثل تلوث الهواء ونقص المياه والصرف الصحي.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

- تشير التقديرات إلى أن ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم توفين بسبب مضاعفات الحمل والولادة في عام ٢٠١٥. ووقع جميع هذه الوفيات تقريبا في بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل، وكان ما يقرب من ثلثيها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يمكن تفادي حدوث هذه الوفيات إلا بالإدارة السليمة والرعاية. وفي عام ٢٠١٨، تم ٨١ في المائة من الولادات على مستوى العالم بمساعدة قابلات ماهرات، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بنسبة ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٢. ولم تتجاوز نسبة التغطية بالقابلات الماهرات في عام ٢٠١٨ ما نسبته ٥٩ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٣٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٦,٧ في المائة مقارنة بـ ٤٢ حالة وفاة في عام ٢٠١٥، وانخفاضًا عامًا بنسبة ٤٩ في المائة من ٧٧ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠٠٠. وانخفض إجمالي عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٥,٤ ملايين حالة وفاة في عام ٢٠١٧، مقابل ٩,٨ ملايين حالة وفاة في عام ٢٠٠٠. بيد أن معظم هذه الوفيات كان لأسباب يمكن الوقاية منها ووقع ما يقرب من نصفها، أو ٢,٥ مليون حالة، في الشهر الأول من الحياة – وهي الفترة الأكثر أهمية لبقاء الطفل. واستمر تراجع المعدل العالمي لوفيات

الأطفال حديثي الولادة بعد اتجاه هابط استمر لفترة طويلة انخفض خلاله هذا المعدل من ٣١ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ في عام ٢٠١٧، أي انخفاض بنسبة ٤١ في المائة.

- وينقذ التحصين أرواح الملايين ويعترف به على نطاق واسع بوصفه أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحًا وفعاليةً من حيث التكلفة في العالم. وزادت تغطية الجرعات الثلاث المطلوبة من اللقاح الذي يمنع الدفتريا والكزاز والسعال الديكي من ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٥ وظلت دون تغيير في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. ولم يتلق ما يقدر بـ ١٩,٩ مليون طفل اللقاحات خلال السنة الأولى من العمر، مما عرضهم لخطر جسيم تمثل في إمكانية الإصابة بهذه الأمراض التي قد تكون مميتة. ولم تصل بعد التغطية العالمية للقاح المكورات الرئوية المتقارن، الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة كبيرة، إلى نسبة ٥٠ في المائة. ويلزم توفير جرعتين من لقاح الحصبة للوقاية من المرض ومن الأمراض وحالات العجز والوفاة الناجمة عن المضاعفات المرتبطة به. وزادت التغطية بالجرعة الثانية من لقاح الحصبة من ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٧، إلا أن ذلك ما زال غير كاف للوقاية من هذا المرض الشديد العدوى.

- ويعتبر توسيع فرص الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة أمرا ضروريا لكفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وعلى الصعيد العالمي، استمرت نسبة النساء اللائي في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) ولُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة في الزيادة ببطء، من ٧٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٩.

- وانخفض معدل خصوبة المراهقات من ٥٦ ولادة لكل ١ ٠٠٠ مراهقة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ ولادة في عام ٢٠١٥ و ٤٤ ولادة في عام ٢٠١٩. وظل معدل خصوبة المراهقات مرتفعاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغ عدد حالات الولادة ١٠١ لكل ١ ٠٠٠ امرأة مراهقة.

الأمراض المعدية

- أدى الالتزام والتمويل القويان والثابتان على الصعيدين المحلي والدولي إلى تسريع وتيرة تنفيذ البرامج المستندة إلى الأدلة والمعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة وكشفه بالفحوصات وعلاجه. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عامًا) بنسبة ٣٧ في المائة، من ٣,٣٩ إصابة لكل ١ ٠٠٠ شخص غير مصاب في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٤٩ في عام ٢٠١٥ و ٢,١٤ في عام ٢٠١٧. بيد أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عامًا انخفض من ٠,٤٤ إلى ٠,٤٠ في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وبنسبة ٢٢ في المائة بشكل عام في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧، وهي نسب تقل كثيرا عن معدلات الانخفاض المطلوبة لتحقيق غايات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠.

- وما زال السل أحد الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة. ففي عام ٢٠١٧، أصيب ما يقدر بنحو ١٠ ملايين شخص بمرض السل. ويشهد عبء المرض تراجعاً على مستوى العالم: فقد استمرت

حالات الإصابة بالسل في الانخفاض من ١٧٠ حالة جديدة وانتكاسة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٠ في عام ٢٠١٥، و ١٣٤ في عام ٢٠١٧؛ وانخفض معدل الوفيات الناجمة عن السل بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٢ في المائة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧. ورغم ذلك، ما زالت هناك فجوات كبيرة في الكشف عن المرض وعلاجه، ولا تسير وتيرة التقدم الحالية بالسرعة الكافية لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة، حيث ما زال السل المقاوم للأدوية يمثل تهديدًا مستمرًا.

- وبعد أكثر من عقد من التقدم المطرد في مكافحة الملاريا، توقف إحراز أي تقدم. ولم تتحقق مكاسب كبيرة في الحد من عدد حالات الإصابة بالملاريا في جميع أنحاء العالم خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتحمل العبء الأكبر من المرض، حيث تتحمل أكثر من ٩٠ في المائة من عبء الملاريا العالمي. ومما يدعو إلى القلق أن العدد المقدر لحالات الإصابة بالملاريا في البلدان الأفريقية العشرة الأكثر تحملا لعبء المرض زاد بمقدار ٣,٥ ملايين حالة في عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق.

- وفي عام ٢٠١٥، كان هناك ما يقدر بنحو ٣٢٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم مصابين بعدوى فيروس التهاب الكبد B أو فيروس التهاب الكبد C. وأدى الاستخدام الواسع النطاق للقاح التهاب الكبد B لعلاج الأطفال الرضع إلى الحد بشكل كبير من حالات الإصابة بعدوى فيروس التهاب الكبد B المزمن الجديد، كما يتضح من انخفاض معدل انتشار فيروس التهاب الكبد B بين الأطفال دون سن الخامسة، من ٤,٧ في المائة في حقبة ما قبل استخدام اللقاح إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٧.

- وفي عام ٢٠١٧، أبلغ عن احتياج ١,٥٨ بليون شخص إلى الرعاية والعلاج بصورة جماعية أو فردية من أمراض المناطق المدارية المهملة، وهو ما يمثل انخفاضا من ١,٦٣ بليون شخص في عام ٢٠١٥ و ٢,٠٣ بليون شخص في عام ٢٠١٠. وأدى تحسين المراقبة إلى تحديد عدد أكبر من السكان الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد هذه الأمراض في عام ٢٠١٧. ومثل الـ ٥٢٢ مليون شخص الذين يحتاجون إلى العلاج والرعاية في أقل البلدان نمواً ٥٢ في المائة من سكان تلك البلدان، مقارنة بـ ٥٨٤ مليون في عام ٢٠١٥.

الأمراض غير المعدية والصحة العقلية والمخاطر البيئية

- بلغ احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير المعدية الأربعة الرئيسية، وهي أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري، بين سن الثلاثين والسبعين ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦. ولا يزال الخطر بالنسبة للرجال على الصعيد العالمي أعلى بكثير، إذ يبلغ ٢١,٦ في المائة، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة للنساء.

- وقد أُحرِز تقدم في الحد من معدلات الانتحار العالمية (من ١٢,٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٦). ومع ذلك، لا يزال الانتحار ثاني الأسباب الرئيسية لوفاة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما على الصعيد العالمي، إذ وقعت ٧٩ في المائة من حالات الانتحار في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٦.

- وانخفض معدل انتشار استهلاك التبغ من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وانخفض هذا المعدل بشكل أسرع بالنسبة للنساء، من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بالرجال: فلم ينخفض هذا المعدل بالنسبة للرجال سوى من ٤٣ في المائة إلى ٣٤ في المائة. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، فقد قُدِّر عدد الأشخاص المتوفين من الأمراض المتصلة بالتبغ بما يتجاوز ٨,١ ملايين شخص في عام ٢٠١٧.

- وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور من ١,٣١ مليون في عام ٢٠١٣ إلى ١,٣٥ مليون في عام ٢٠١٦. وتشكل الإصابات الناجمة عن حوادث المرور السبب الرئيسي لوفيات الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ٢٩ عاما.

- ويزيد تلوث الهواء، سواء كان الهواء الخارجي أو داخل المنزل، من خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي، وقد تسبب في عام ٢٠١٦ في وقوع ٧ ملايين حالة وفاة تقريبا في جميع أنحاء العالم. وتشهد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومعظم مناطق آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا/نيوزيلندا) أعلى معدلات الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء، حيث لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعتمد على أنواع الوقود والتكنولوجيات الملوِّثة لأغراض الطهي.

- ويرتبط الافتقار إلى إمدادات آمنة من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع بما نسبته ٦٠ في المائة من عبء المرض الناجم عن الإسهال، و ١٠٠ في المائة من العبء الناجم عن الإصابات المنقولة بواسطة الدودة الطفيلية في التربة، و ١٦ في المائة بسبب سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة، مما يؤدي إلى وقوع ما مجموعه ٨٧٠ ٠٠٠ من الوفيات في عام ٢٠١٦ من جرّاء هذه الأسباب الثلاثة.

النُظُم الصحية والتمويل

- ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصَّصة للصحة الأساسية والواردة من جميع الجهات المانحة بنسبة ٦١ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠ وبلغت ١٠,٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، أُنفِق ما يُقدَّر ببليوني دولار على مكافحة الملاريا، وبليون دولار على مكافحة داء السل، و ٢,٣ بليون دولار على الأمراض المعدية الأخرى، باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- وتشير البيانات المتاحة للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨ إلى أن ما يقارب ٤٠ في المائة من جميع البلدان لديها أقل من ١٠ أطباء لكل ١٠ ٠٠٠ شخص، وأكثر من ٥٥ في المائة من البلدان لديها أقل من ٤٠ من موظفي التمريض والقبالة لكل ١٠ ٠٠٠ شخص. ولدى جميع أقل البلدان نموا أقل من ١٠ أطباء وأقل من ٥ أطباء أسنان و ٥ صيادلة لكل ١٠ ٠٠٠ شخص، ولدى ٩٨ في المائة منها أقل من ٤٠ من موظفي التمريض والقبالة لكل ١٠ ٠٠٠ شخص.

الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

٢٥ – على الرغم من التقدم الكبير المحرَز فيما يتعلق بالحصول على التعليم والمشاركة فيه على مدى السنوات الماضية، كان هناك ٢٦٢ مليونا من الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٧ عاما لا يزالون خارج المدارس في عام ٢٠١٧، ولا يستوفي أكثر من نصف الأطفال والمراهقين الحدَّ

الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات. وتوفر التغيرات التكنولوجية السريعة فرصا وتطرح تحديات، بيد أن البيئة التعليمية وقدرات المدرسين وجودة التعليم لم تواكب هذه التغيرات. وهناك حاجة إلى إعادة تركيز الجهود بُغية تحسين نتائج التعليم لجميع مراحل الحياة، ولا سيما للنساء والفتيات والفئات المهمشة في البيئات الهشة.

- وفي ٧٢ بلدا تتوفر عنها بيانات حديثة، كان ما يقارب ٧ من بين كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ سنوات على المسار الصحيح من حيث النماء في ثلاثة على الأقل من المجالات التالية: الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والنماء البدني، والنماء الاجتماعي والعاطفي، والتعلّم.

- وفي عام ٢٠١٧، شارك طفلان من بين كل ثلاثة أطفال على الصعيد العالمي في التعلُّم المنظَّم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي. ويرتبط هذا التعلّم بتعزيز استعداد الأطفال للمدرسة وتجربة تعلُّمهم في المستقبل. ويقل هذا المعدل عن ٥٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نموا.

- وفي عام ٢٠١٥، لم يحقق ما يُقدَّر بـ ٦١٧ مليونا من الأطفال والمراهقين في سن التعليم الابتدائي والإعدادي حول العالم، أي أكثر من ٥٠ في المائة، الحدَّ الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات. ومن هؤلاء، كان قرابة الثلثين يرتادون المدرسة لكنهم لم يكونوا يتعلمون في قاعات الدراسة، أو انقطعوا عنها.

- وكان هناك نحو ٧٥٠ مليونا من البالغين، ثلثاهم من النساء، لا يزالون أميين في عام ٢٠١٦. ويعيش نصف السكان الأميين في جنوب آسيا، ويعيش ربعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- ولا تزال العديد من البلدان النامية تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية والمرافق اللازمة لتوفير بيئات تعليمية فعالة. وتواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر التحديات: ففي المستويين الابتدائي والإعدادي، لا تحصل سوى أقل من نصف المدارس على الكهرباء وخدمات الإنترنت والحاسوب ومياه الشرب الأساسية.

- وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصَّصة للمِنَح الدراسية ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وأسهمت أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بما يقرب من ثلثي هذا المبلغ الإجمالي.

- وعلى الصعيد العالمي، لم يُحرَز تقدم يُذكَر فيما يتصل بالنسبة المئوية لمعلِّمي المدارس الابتدائية المدرَّبين: إذ ظلت راكدة عند قرابة ٨٥ في المائة منذ عام ٢٠١٥. وهذه النسبة أدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٦٤ في المائة).

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

٢٦ - في حين يُحرَز تقدم بشأن بعض مؤشرات المساواة بين الجنسين، مثل حدوث انخفاض كبير في معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال، فإن الأعداد الإجمالية لا تزال مرتفعة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم كفاية التقدم المحرَز فيما يتعلق بالمشاكل الهيكلية التي تشكل الأسباب الرئيسية لانعدام المساواة بين الجنسين، مثل التمييز والمعايير والمواقف الاجتماعية غير المنصفة، واتخاذ

القرارات المتصلة بمسائل الصحة الجنسية والإنجابية وانخفاض مستويات المشاركة السياسية، كلها أمور تقوض قدرتنا على تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة.

- وتشير البيانات الأخيرة الواردة من ١٠٦ بلدان إلى أن ١٨ في المائة من النساء والفتيات المعاشرات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما قد تعرضن لعنف جسدي و/أو جنسي مارسه شريك خلال الاثني عشر شهرا السابقة. وتشهد أقل البلدان نموا أعلى معدلات انتشار هذه الظاهرة، إذ تبلغ ٢٤ في المائة.

- وقد استمرت ممارسة زواج الأطفال في الانخفاض حول العالم، وما يدفع هذا الانخفاض بشكل كبير هو التقدم المحرَز في جنوب آسيا، حيث تراجع احتمال زواج الفتاة في مرحلة الطفولة بنسبة الربع تقريبا بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تراجعت مستويات زواج الأطفال بمعدلات أقل.

- وتعرَّض ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة لتشويه أعضائهن التناسلية، استنادا إلى بيانات واردة من ٣٠ بلدا تركزت فيها هذه الممارسة وحيث تتوافر بيانات توضح مدى انتشار هذه الممارسة على الصعيد الوطني. وفي هذه البلدان، انخفض معدل انتشار هذه الممارسة الضارة بنسبة الربع بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٨ على وجه التقريب.

- واستنادا إلى بيانات وردت مؤخرا من نحو ٩٠ بلدا، تكرس المرأة في المتوسط من الساعات في اليوم لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر أكثر من الرجل بنحو ثلاث مرات، مما يحد من الوقت المتاح للعمل المدفوع الأجر والتعليم والترفيه ويزيد كذلك من مقدار الحرمان الاجتماعي والاقتصادي القائم على نوع الجنس.

- ولا تزال المرأة ممثَّلة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات القيادة السياسية. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تَراوحَ تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية بين صفر و ٦١,٣ في المائة، بمتوسط بلغ ٢٤,٢ في المائة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالنسبة المسجَّلة في عام ٢٠١٠ والبالغة ١٩ في المائة. وعلى الصعيد المحلي، تُظهِر بيانات واردة من ٩٩ بلدا ومنطقة أن تمثيل المرأة في الهيئات التداولية المنتخَبة يتفاوت من نسبة تقل عن ١ في المائة إلى ٤٨ في المائة، ويبلغ متوسط التوزيع ٢٦ في المائة. وعند اعتماد التحصيص الجنساني على الصعيد التشريعي، تُنتخَب نسب أعلى بكثير من النساء على الصعيدين الوطني والمحلي.

- وفي حين أن النساء مثَّلْنَ ٣٩ في المائة من العمالة في العالم، فإنهن كن يشغلن ٢٧ في المائة فقط من المناصب الإدارية على صعيد العالم في عام ٢٠١٨، ولا يمثل ذلك إلا زيادة هامشية عن النسبة التي سُجِّلت في عام ٢٠١٥ والتي بلغت ٢٦ في المائة. وقد زادت نسبة النساء في الإدارة منذ عام ٢٠٠٠ في جميع المناطق باستثناء أقل البلدان نموا.

- وفي ٥١ بلدا تتوافر عنها بيانات بشأن هذا الموضوع، لا يتخذ سوى ٥٧ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات بعلاقات اقتران اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما قراراتهن بأنفسهن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والخدمات الصحية.

- وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أُحرِز تقدم في إصلاح القوانين الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين، ومع ذلك فإن القوانين التمييزية والثغرات في الحماية القانونية لا تزال قائمة في العديد من البلدان. واستنادا إلى بيانات جُمعت في أربعة من مجالات القانون في عام ٢٠١٨ من ٥٣ بلدا، فإن ما يقرب من ثلث البلدان تعاني من ثغرات قانونية في مجال الأُطُر القانونية الشاملة والحياة العامة (مثل الدساتير والقوانين المناهضة للتمييز والتحصيص والمعونة القضائية)؛ ولدى أكثر من ربعها ثغرات قانونية في مجال العنف ضد المرأة؛ ولدى ٢٩ في المائة منها ثغرات قانونية في مجال العمالة والفوائد الاقتصادية، ولدى ٢٤ في المائة منها ثغرات قانونية في مجال الزواج والأسرة.

- وعلى الرغم من التقدم المحرَز فيما يتعلق بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد العالمي، فلا تزال هناك ثغرات في الجهود القطرية الرامية إلى إنشاء نُظُم تتَبُّع شاملة وشفافة. واستنادا إلى بيانات واردة من ٦٩ بلدا في عام ٢٠١٨، استوفى ١٣ بلدا بشكل كامل معيار وجود نظام تتَبُّع يقيس بيانات الميزانية المتصلة بالشؤون الجنسانية ويتيحها لعامة الجمهور، واقترب ٤١ بلدا من تلبية شروط هذا المعيار.

الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

٢٧ - رغم التقدم المحرَز، لا يزال البلايين من الناس يفتقرون إلى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي وغسل الأيدي. وتشير البيانات إلى أن تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي الأساسية بحلول عام ٢٠٣٠ سيتطلب مضاعفة معدل التقدم السنوي الحالي. ومن الأهمية بمكان زيادة الكفاءة في استخدام المياه وإدارتها لتلبية الطلب المتزايد على المياه والتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن المائي ولتزايد وتيرة وحِدَّة الجفاف والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ. وفي وقت إعداد هذا التقرير، من غير المرجح أن تصل معظم البلدان إلى مرحلة التنفيذ التام للإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٣٠.

- على الصعيد العالمي، ازدادت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة من ٦١ في المائة إلى ٧١ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، وحافظت على المستوى نفسه في عام ٢٠١٧. وقد استفادت نسبة إضافية من سكان العالم بلغت ١٩ في المائة من خدمات مياه الشرب الأساسية. وهذا يعني أن ٧٨٥ مليون شخص ما زالوا يفتقرون إلى أبسط خدمات مياه الشرب الأساسية.

- وازدادت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة على صعيد العالم من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٥ وإلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٧، مع تسجيل أعلى الزيادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق آسيا وجنوب شرقها. وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، انخفضت نسبة السكان الذين يفتقرون إلى أبسط خدمات الصرف الصحي من ٤٤ في المائة إلى ٢٧ في المائة، ومع ذلك، ما زال ٧٠١ مليون شخص يمارسون التغوط في العراء في عام ٢٠١٧.

- وفي عام ٢٠١٧، تمتع نحو ٦٠ في المائة من الأشخاص في جميع أنحاء العالم و ٣٨ في المائة فقط في أقل البلدان نموا بإمكانية استخدام مرافق أساسية لغسل الأيدي بالصابون والماء في المنزل، بما يترك زهاء ٣ بلايين شخص بدون أي مرافق أساسية لغسل الأيدي في المنزل.

- وفي عام ٢٠١٦، كان ثلث جميع المدارس الابتدائية يفتقر إلى مياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مما أثر على تعليم الملايين من أطفال المدارس ولا سيما الفتيات في إدارة فترة الحيض، وافتقر ربع مرافق الرعاية الصحية على صعيد العالم إلى خدمات المياه الأساسية، مما أثر على أكثر من بليوني شخص.

- ويعاني ما يقرب من ثلث البلدان من مستويات متوسطة أو عالية من الإجهاد المائي. وتكاد تكون جميع البلدان التي تشهد مستويات عالية من الإجهاد المائي تقع في شمال أفريقيا وغرب آسيا أو في وسط آسيا وجنوبها، وتشير هذه المستويات إلى صعوبات جسيمة في إمدادات المياه العذبة، على الأقل خلال أوقات معينة من السنة.

- ومن أصل ١٧٢ بلدا، يسجِّل ٨٠ في المائة مستويات متوسطة – منخفضة أو أفضل منها في مجال تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ومع ذلك، ليس من المرجَّح أن يحقق ٦٠ في المائة من البلدان الغايةَ المتمثلةَ في التنفيذ التام للإدارة المتكاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

- وثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان فعالية التعاون في جميع الأحواض المائية العابرة للحدود الوطنية. وتشير البيانات الواردة من ٦٧ بلدا من أصل ١٥٣ بلدا تتقاسم المياه العابرة للحدود الوطنية إلى أن متوسط النسبة المئوية للأحواض المائية العابرة للحدود والمشمولة بترتيبات تنفيذية بلغ ٥٩ في المائة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وأفاد ١٧ بلدا فقط أن جميع أحواضها العابرة للحدود مشمولة بترتيبات من هذا القبيل.

- وبعد عدة سنوات من الزيادات المطردة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية وبعد وصولها إلى ٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، تراجعت هذه المدفوعات المقدَّمة لقطاع المياه بنسبة ٢ في المائة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. بيد أن التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه قطاع المياه شهدت قفزة كبيرة بلغت ٣٦ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مما يشير إلى تجدد تركيز الجهات المانحة على هذا القطاع.

الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٢٨ – بدأت وتيرة الحصول على الكهرباء في أشد البلدان فقرا بالتسارع، واستمرت الكفاءة في استخدام الطاقة في التحسن، والطاقة المتجددة آخذة في تحقيق المكاسب في قطاع الكهرباء. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرَز، فإن ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص لا يزالون محرومين من الكهرباء في حين يتعين تكريس الاهتمام بإمكانية الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا ما أردنا أن نحقق الهدفين ٧ و ١٣ والأهداف ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة، فإنه لا بد من رفع مستويات الطموح في مجال الطاقة المتجددة بقدر أكبر، بما في ذلك ما يتعلق بالنقل والتدفئة.

- ارتفع معدل الكهربة على صعيد العالم من ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وازدادت وتيرة التسريع لتصل إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، لا يزال هناك نحو ٨٤٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم بدون إمكانية الحصول على الكهرباء.

- وارتفعت الحصة العالمية من السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرَز، لا يزال قرابة ٣ بلايين شخص يعتمدون أساسا على نُظُم الطهي غير الفعالة والملوِّثة.

- وازدادت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة ازديادا تدريجيا من ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، رغم أنه لا بد من زيادة وتيرة التغيير بقدر أكبر لتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ. وعلى الرغم من ازدياد المستوى المطلق لاستهلاك الطاقة المتجددة بأكثر من ١٨ في المائة منذ عام ٢٠١٠، فإن نمو استهلاك هذا النوع من الطاقة لم يتجاوز نمو إجمالي استهلاك الطاقة إلا منذ عام ٢٠١٢.

- وتحسنت كثافة استخدام الطاقة الأولية على صعيد العالم (نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) من ٥,٩ في عام ٢٠١٠ إلى ٥,١ في عام ٢٠١٦، مما يمثل معدل تحسُّن يبلغ ٢,٣ في المائة، وهو لا يزال أقل من المعدل السنوي البالغ ٢,٧ في المائة واللازم لتحقيق الغاية ٣ من الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

- وبلغت التدفقات المالية الدولية الموجَّهة إلى البلدان النامية لدعم الوصول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة ١٨,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٦، أي ما يقارب ضعف المبلغ المسجَّل في عام ٢٠١٠ وقدره ٩,٩ بلايين دولار.

الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٢٩ – يمكن أن يدفع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام عجلة التقدم ويوفر الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، زادت إنتاجية العمل وعادت نسب البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية. غير أن الاقتصاد العالمي ينمو بوتيرة أبطأ. ويلزم إحراز مزيد من التقدم في زيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب، والحد من العمل غير الرسمي وتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن بُغية توفير العمل اللائق للجميع.

- في عام ٢٠١٧، بلغ معدل النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد ١,٩ في المائة، ويُتوقع أن يظل عند قرابة ٢ في المائة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. وهذه النسبة أقل بكثير من المعدل الذي تحقق في عام ٢٠١٠ والبالغ ٣ في المائة وأعلى بقليل من المعدل المسجَّل في عام ٢٠١٥ والبالغ ١,٦٣ في المائة. ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا من ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠، وهو ما يقل عن النسبة المتوخى بلوغها في خطة عام ٢٠٣٠ والبالغة ٧ في المائة.

- ومنذ التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩، ما فتئت إنتاجية العمل (التي تقاس بنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي) تزداد على صعيد العالم، إذ استمرت في تسجيل معدلات نمو سنوية إيجابية منذ عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٨، ارتفعت إنتاجية العمل في العالم بنسبة ٢,١ في المائة، وهي أعلى نسب نموها السنوي المسجَّلة منذ عام ٢٠١٠.

- ولا يزال العمل غير الرسمي، الذي يؤثر على كفاية العائدات وعلى السلامة والصحة المهنيتين والظروف الصحية وظروف العمل، منتشرا على نطاق واسع: ففي ثلاثة أرباع البلدان التي تتوافر عنها بيانات بشأن هذا الموضوع، يعمل أكثر من نصف جميع الأشخاص العاملين في القطاعات غير الزراعية في إطار العمل غير الرسمي.

- واستنادا إلى بيانات واردة من ٦٢ بلدا، بلغ متوسط الفجوة بين الجنسين في أجور العمل بالساعة ١٢ في المائة. وتجاوز متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين ٢٠ في المائة في الأعمال الإدارية والمهنية، وفي صفوف عمال الحِرَف اليدوية والمهن ذات الصلة، وكذلك في صفوف عمال تشغيل الآلات والتجميع في المصانع.

- وقد تعافى معدل البطالة العالمي في نهاية المطاف من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي عام ٢٠١٨، بلغ معدل البطالة العالمي ٥,٠ في المائة، وهو ما يعادل مستويات ما قبل الأزمة. وكان الشباب أكثر عرضة على الأرجح للبطالة بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبالغين.

- وفي عام ٢٠١٨، كان خُمْس شباب العالم بلا تعليم أو عمل أو تدريب، مما يعني أنهم لم يكونوا يكتسبون الخبرة المهنية أو يتعلمون المهارات أو يطورونها من خلال برامج تعليمية أو مهنية في ريعان شبابهم. وهناك اختلاف صارخ بين الجنسين. فقد كانت الشابات أكثر عرضة من الشباب بما يفوق الضعف للبطالة أو للبقاء خارج القوى العاملة أو دوائر التعليم أو التدريب.

- ويتعرض الكثير من العمال في جميع أنحاء العالم لمخاطر لا مبرر لها في أماكن عملهم. واستنادا إلى بيانات وردت مؤخرا من ٥٥ بلدا تقريبا، وقعت في المتوسط ٣ حالات وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص عامل وسُجِّلَت في المتوسط ٨٨٩ حالة إصابة غير مميتة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص عامل.

- وتتزايد إمكانية الحصول على التمويل على الصعيد العالمي، ولكن يبدو أن طريقة الحصول عليه تتغير مع تنامي الاعتماد على التكنولوجيا. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧، ارتفع عدد آلات صرف الأموال لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ بنسبة تناهز ٥٠ في المائة، من ٤٥ إلى ٦٦ في المائة على الصعيد العالمي، ومن ٢,٣ إلى ٥,٨ في أقل البلدان نموا. ولم يتنامَ عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ إلا بنسبة ٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧، مع ازدياد عدد الزبائن الذين يستعينون بالحلول المصرفية الرقمية.

- وفي عام ٢٠١٧، ازدادت التزامات المعونة لصالح التجارة لتبلغ ٥٨ بليون دولار وبأكثر من الضعف مقارنة بخط الأساس للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، عندما كانت تبلغ ٢٣,١ بليون دولار. وبالقيم المطلقة، سُجِّلت أعلى الزيادات في القطاع الزراعي (١,٧ بليون دولار)، والقطاع الصناعي (١,٠ بليون دولار)، وقطاع الخدمات المصرفية والمالية (١,٠ بليون دولار).

الهدف ٩ – إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

٣٠ – لم تكن جوانب البيئة الاقتصادية العالمية السائدة مؤاتية لإحراز تقدم سريع فيما يتعلق بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين ازداد تمويل البنى التحتية الاقتصادية في البلدان النامية وأُحرِز تقدم هائل في مجال الربط بالأجهزة المحمولة، فإن البلدان التي لا تزال متخلفة عن الركب، مثل أقل البلدان نموا، تواجه تحديات جسيمة في مضاعفة حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، ولا تزال مستويات الاستثمار في البحث العلمي والابتكار أدنى من المتوسط العالمي.

- تُعدُّ خدمات النقل الفعالة محركات رئيسية للتنمية الاقتصادية، إذ يُنقَّل ما نسبته ٨٠ في المائة من حجم تجارة البضائع العالمية عن طريق البحر، مما يجعل النقل البحري عاملا مساعدا بالغ الأهمية للتجارة والعولمة. وارتفع مستوى الشحن البحري الدولي بما يُقدَّر بنحو ٣,٧ في المائة تقريبا في عام ٢٠١٧ وسيشكل النمو المتوقع اختبارا لقدرة البنى التحتية الحالية للنقل البحري على تحمل زيادة حجم البضائع المشحونة.

- وفي عام ٢٠١٨، تباطأت الصناعة التحويلية على صعيد العالم في المناطق المتقدمة والمناطق النامية على حد سواء. ويُعزى هذا التباطؤ أساسا إلى الحواجز التجارية والجمركية الناشئة التي تعوق الاستثمار والنمو في المستقبل. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، زادت الحصة العالمية من الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة الصناعية زيادة هامشية من ١٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، لكنها استقرت عند المستوى ذاته في عام ٢٠١٨. ولا تزال حصة الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا منخفضة، مما يشكل تحديا خطيرا للغاية التي ترمي إلى مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠.

- وفي الوقت نفسه، تراجعت حصة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع القوى العاملة من ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ وإلى ١٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، مع إعادة نقل البلدان تدريجيا لعوامل الإنتاج من الزراعة والصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

- وتناقصت كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من الصناعات التحويلية بأكثر من ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦، لتصل إلى ٠,٣٠ كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يدل على حدوث فصل عام بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

- وازدادت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمية المستثمَرة في أنشطة البحث والتطوير من ١,٥٢ في المائة إلى ١,٦٨ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي المنفَقة على أنشطة البحث والتطوير في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢,٢١ في المائة بينما عجزت معظم المناطق النامية عن بلوغ المتوسط العالمي في عام ٢٠١٦.

- ومع زيادة عدد الباحثين لكل مليون نسمة من ٨٠٤ باحثين في عام ٢٠٠٠ إلى ١ ١٦٣ باحثا في عام ٢٠١٦، فقد بلغ ذلك العدد ٩١ باحثا فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- وبلغ مجموع التدفقات الرسمية الموجَّهة للبنى التحتية الاقتصـــادية في البلدان النامية ٥٩ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٣٢,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠. وضـــمن هذا المجموع، كانت القطاعات الرئيســـية التي تلقَّت المســـاعدة هي قطاع النقل (٢١,٦ بليون دولار) وقطاع الخدمات المصرفية والمالية (١٣,٤ بليون دولار).

- وفي عام ٢٠١٦، اســـتحوذت القطاعات المتوســـطة – العالية التقنية والقطاعات العالية التقنية على ٤٤,٧ في المائة من القيمة المضـــافة الصـــناعية على الصـــعيد العالمي. واســـتمرت المنتجات المتوســـطة – العالية التقنية والمنتجات العالية التقنية في الهيمنة على إنتاج الصـــناعة التحويلية في أمريكا الشـــمالية وأوروبا، إذ بلغت ٤٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بنسـبة ١٠,٤ في المائة في أقل البلدان نموا.

- ويكاد يكون جميع الناس في مختلف أنحاء العالم يعيشـون الآن في نطاق تغطية شـبكات الهواتف الخلوية النقالة، إذ يعيش ٩٠ في المائة من الســـكان ضـــمن نطاق شـــبكات من الجيل الثالث أو من الأجيال اللاحقة. بيد أن هذا التطور في شـبكات الهواتف النقالة يتزايد بسـرعة أكبر من النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الإنترنت.

الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

٣١ - لا يزال انعدام المســـاواة داخل البلدان وفيما بينها يشـــكل مصـــدر قلق كبير رغم التقدم المحرَز والجهود المبذولة في الحد من أوجه التفاوت في الفرص والدخل والســـلطة. ويســـتمر تفاوت الدخل في الازدياد في العديد من أنحاء العالم، حتى وإن شهدت نسبة الـــ ٤٠ في المائة الأكثر فقرا من السكان في العديد من البلدان معدلات نمو إيجابية. وســـيتعين زيادة التركيز على خفض أوجه التفاوت في الدخل إضـــافة إلى أوجه التفاوت القائمة على عوامل أخرى. ومن الضـــروري بذل جهود إضـــافية لزيادة إمكانية الاســـتفادة من إلغاء التعريفة الجمركية على صـــادرات أقل البلدان نموا والبلدان النامية، وزيادة المســـاعدة المقدَّمة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- في أكثر من نصـــف البلدان الـــــ ٩٢ التي تتوافر عنها بيانات قابلة للمقارنة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، شهدت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأكثر فقرا من السكان معدل نمو أسرع من إجمالي المتوسط الوطني. ومع ذلك، كانت حصة هذه الشريحة من السكان من إجمالي الدخل أو الاستهلاك أقل من ٢٥ في المائة. وفي العديد من المناطق، تشـــكل الحصـــة المتزايدة للدخل المتجه إلى شـــريحة الـ ١ في المائة العليا من أصحاب الدخل مصدر قلق كبير.

- ومن الضـروري توافر نُظُم مالية سـليمة ومتينة لدعم المسـاواة في الحصـول على الخدمات المالية. ويمثل اضمحلال قيمة أصول القروض العالية، المقاسة بنسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض لمؤسـسـات الإيداع، خطرا محتملا على سـلامة النظام المصـرفي. وبالنسـبة لما يقرب من نصـف البلدان الـــ ١٣٨ المبلغة، كانت النسبة المئوية للقروض المتعثرة إلى مجموع القروض أقل من ٥ في المائة، في حين أن المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ كان ٤,٣ في المائة.

- وفي حين أن البلدان الواقعة في المناطق النامية تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من عضـــوية الجمعية العامة ومنظمة التجارة العالمية اللتين تســـتخدمان نظام الصـــوت واحد للعضـــو الواحد، فإن

حصتها من التصويت في منظمات دولية أخرى لا تزال أقل بكثير من هذه المستويات. ويجري التفاوض على إصلاحات متعلقة بالحوكمة في صندوق النقد الدولي، وأُعتُمِدت تغييرات في البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. بيد أن التنفيذ التام لهذه الإصلاحات سيترك للبلدان النامية ما يزيد قليلا على ٤٠ في المائة من حقوق التصويت، وهي لا تزال أقل من نسبة تمثيلها في عضوية البنك الدولي التي تبلغ ٧٥ في المائة من حيث عدد البلدان.

- واستمر الدخول المعفي من الرسوم الجمركية في الازدياد بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق النامية ككل. وأصبح أكثر من ٥٠ في المائة من صادرات البلدان النامية مؤهلا للمعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية. وسُجِّلَت أكبر زيادة في الدخول المعفي من الرسوم الجمركية إلى الأسواق العالمية لصالح أقل البلدان نموا، ولا سيما في القطاعين الصناعي والزراعي.

- وفي عام ٢٠١٧، بلغ إجمالي إيرادات البلدان النامية الواردة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من مقدمي الخدمات الرئيسيين، ٤١٤ بليون دولار، كان منها ١٦٣ بليون دولار في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع الجهات المانحة ٤,٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٧، أي بانخفاض قدره ٣٣ في المائة بالقيمة الحقيقية خلال عام ٢٠١٦ بسبب عمليات تخفيف عبء الديون الاستثنائية المنفَّذة لصالح كوبا في عام ٢٠١٦.

الهدف ١١ – جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

٣٢ – أُحرِز تقدم كبير في خفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة على نطاق العالم، رغم أنه لا يزال هناك أكثر من بليون شخص يعيشون في مثل هذه الأحياء. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه الحالة الراهنة المتمثلة في أن الغالبية العظمى من سكان المناطق الحضرية يتنفسون هواء ذا نوعية سيئة ولا يصلون إلّا إلى قدر محدود من خدمات النقل والأماكن العامة المفتوحة. ومع تنامي المناطق التي تحتلها المدن بوتيرة أسرع من سكانها، هناك تداعيات عميقة على الاستدامة.

- في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦، تراجعت نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة على نطاق العالم من ٤٦ في المائة إلى ٢٣ في المائة. وقُوبِل هذا التقدم المحرَز إلى حد كبير بالنمو السكاني الداخلي والهجرة من الريف إلى المدينة. وفي عام ٢٠١٦، كان ما يزيد قليلا عن بليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في المستوطنات العشوائية، وكان أكثر من نصفهم (٥٨٩ مليونا) يعيشون في مناطق شرق آسيا وجنوب شرقها ووسطها وجنوبها.

- ونسبة سكان المدن الذين يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام (وتُعرّف بأنها نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة ٥٠٠ متر سيرًا على الأقدام من أقرب محطة حافلات وعلى مسافة ١ ٠٠٠ متر من أقرب محطة سكك حديدية و/أو محطة عبَّارات) لا تزال منخفضة، لا سيما في البلدان النامية. واستنادًا إلى بيانات مأخوذة من ٢٢٧ مدينة من ٧٨ بلدا في عام ٢٠١٨، فإن ٥٣ في المائة في المتوسط من سكان الحضر في جميع المناطق يمكنهم الوصول

إلى وسائل النقل العام بسهولة، وكانت أقل نسبة لذلك ١٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأعلى نسبة لذلك ٧٥ في المائة في أستراليا ونيوزيلندا. وفي بعض المناطق التي تقل فيها إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام، تنتشر وسائل النقل غير الرسمية بدرجة كبيرة وتوفر في كثير من الحالات مواصلات موثوقة إلى غالبية سكان المناطق الحضرية.

- وعلى الصعيد العالمي، تتوسع المناطق الحضرية بمعدل أسرع من نمو سكانها. ففيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، زادت المناطق التي تشغلها المدن بمعدل ١,٢٨ مرة أسرع من زيادة سكانها. ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بهذا الاتجاه أن الكثافة الحضرية للمدن آخذة في الانخفاض، مما يخلق تداعيات عميقة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. وسيكون ضروريا تحسين إدارة النمو الحضري من أجل كفالة تحقيق تحضر مستدام.

- وعلى الصعيد العالمي، فإن بليوني شخص لا يحصلون على خدمات جمع النفايات، ويفتقر ٣ بلايين شخص إلى مرافق التخلص من النفايات الخاضعة للرقابة. ومع تزايد عدد سكان المناطق الحضرية ووجود اقتصادات موجهة نحو المستهلك، وسط ارتفاع مستويات الدخل والتوسع الحضري السريع، تشير التقديرات إلى أن إجمالي النفايات الناتجة في العالم سوف يتضاعف من حوالي بليوني طن في عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٤ بلايين طن بحلول عام ٢٠٥٠. وبينما كانت نسبة النفايات الصلبة التي تم جمعها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ حوالي ٨١ في المائة على مستوى العالم، كانت النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٢ في المائة فقط.

- وفي عام ٢٠١٦، كان الهواء الذي يتنفسه ٩ من كل ١٠ أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية لا يفي بما تقتضيه المبادئ التوجيهية لجودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بقيمة الجسيمات – وهي أن المواد الجسيمية التي يبلغ حجمها ٢,٥ ميكرون أو أقل (PM2.5) يجب ألا تتجاوز قيمة متوسطة سنوية قدرها ١٠ ميكروغرامات لكل متر مكعب أو قيمة متوسطة يومية قدرها ٢٥ ميكروغرام لكل متر مكعب – وشهد أكثر من نصف سكان العالم زيادة في تلك القيَم من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦.

- وعملت معظم المدن جاهدة لضمان وصول سكانها بسهولة إلى الأماكن العامة المفتوحة (وتعرَّف بأنها الأماكن الموجودة في نطاق ٤٠٠ متر سيرًا على الأقدام من أماكن إقامة السكان). واستنادًا إلى بيانات مأخوذة من ٢٢٠ مدينة في ٧٧ بلدا في عام ٢٠١٨، فإن ٢١ في المائة فقط من السكان يمكنهم الوصول بسهولة إلى الأماكن العامة المفتوحة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج لا تعني بالضرورة أن هناك حصة غير كافية من الأراضي مخصصة للأماكن العامة المفتوحة في هذه المدن، وإنما أن توزيعها في المناطق الحضرية غير متساوٍ.

- والسياسات الحضرية الوطنية هي استراتيجيات سياساتية تستجيب بالتحديد للتحديات الحالية المتعلقة بالتحضر. واعتبارًا من بداية عام ٢٠١٩، وضع ١٥٠ بلدا سياسات من هذا القبيل، ويقوم نصفها بالفعل بتنفيذها.

الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

٣٣ – اتسع استهلاك المواد في جميع أنحاء العالم بسرعة، وازداد كذلك أثر نصيب الفرد من المواد، مما يهدد بشكل خطير تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان ألا تؤدي الاحتياجات المادية الحالية إلى الإفراط في استخراج الموارد أو تدهور الموارد البيئية، وينبغي أن يشمل ذلك سياسات تعمل على تحسين كفاءة الموارد وتقليل النفايات وتعميم ممارسات الاستدامة الرئيسية في جميع قطاعات الاقتصاد.

- وفي عام ٢٠١٧، بلغ استهلاك المواد في جميع أنحاء العالم ٩٢,١ بليون طن، ارتفاعًا من ٨٧ بليون طن في عام ٢٠١٥ وبما يمثل زيادة بنسبة ٢٥٤ في المائة عن حجم الاستهلاك البالغ ٢٧ بليون طن في عام ١٩٧٠، مع تسارع معدل الاستخراج كل عام منذ عام ٢٠٠٠. وهذا يعكس نمطا اتسمت به العقود الماضية يتمثل في زيادة الطلب على الموارد الطبيعية، مما أدى إلى عبء لا داعي له على الموارد البيئية. وبدون وجود إجراءات سياسية عاجلة ومنسقة، فمن المتوقع أن يرتفع استخراج الموارد العالمية إلى ١٩٠ بليون طن بحلول عام ٢٠٦٠.
- وقد زادت بصمة المواد للفرد بشكل كبير أيضًا: ففي عام ١٩٩٠، استُخدم حوالي ٨,١ أطنان من الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الشخص الواحد، بينما في عام ٢٠١٥، استُخرج ما يقرب من ١٢ طنًا من الموارد للشخص الواحد.
- والأطر والأدوات السياساتية الوطنية الجيدة التصميم ضرورية لإحداث التحول الأساسي نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، قدم ٧١ بلدا والاتحاد الأوروبي تقارير بشأن ما مجموعه ٣٠٣ أدوات سياساتية.
- ويتعين على الأطراف في بروتوكول مونتريال واتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم أن تحيل معلومات بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب تلك الاتفاقات. ومع ذلك، يتفاوت معدل إحالة المعلومات، حيث وصل متوسط معدل الامتثال لجميع هذه الاتفاقات الأربعة إلى حوالي ٧٠ في المائة.

الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

٣٤ – مع ارتفاع انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، يحدث تغير المناخ بمعدلات أسرع بكثير مما كان متوقعًا، وآثاره محسوسة بوضوح في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن هناك خطوات إيجابية فيما يتعلق بتدفقات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتطوير المساهمات المحددة وطنياً، فهناك حاجة إلى خطط أكثر طموحًا بكثير وإلى إجراءات سريعة بشأن التخفيف والتكيف. ويجب زيادة الوصول إلى التمويل وتعزيز القدرات بمعدل أسرع بكثير، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- وتؤدي زيادة انبعاثات غاز الاحتباس الحراري إلى تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٧، وصلت تركيزات غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات قياسية جديدة، حيث بلغ المتوسط العالمي للكسور الجزيئية لثاني أكسيد الكربون معدل ٤٠٥,٥ أجزاء في المليون، ارتفاعًا من المعدل البالغ ٤٠٠,١ جزء في المليون في عام ٢٠١٥ وبما يبلغ ١٤٦ في المائة من مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. ويتطلب التحرك نحو تحقيق أهداف الانبعاثات لعام ٢٠٣٠ المتوافقة مع مساري

درجتين مئويتين و ١,٥ درجة مئوية الوصـــول إلى الذروة في أقرب وقت ممكن، ويعقب ذلك تحقيق تخفيضات سريعة.

- وكما هو مبين في الهدف ١ من أهداف التنمية المسـتدامة (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)، فخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧، قُدرت الخسـائر الاقتصـادية المباشـرة الناجمة عن الكوارث بنحو ٣ تريليونات دولار. وقد أودت الكوارث المرتبطة بالمناخ والعوامل الجيوفيزيائية بحياة ١,٣ مليون شخص.

- وفي نيسـان/أبريل ٢٠١٩، كان ١٨٥ طرفًا قد صـدقوا على اتفاقية باريس. ومن المتوقع أن تقوم الأطراف في اتفاق باريس بإعداد مسـاهمات متتالية محددة وطنيا، والإبلاغ بشـأنها وتعهدها، وكان ١٨٣ طرفا قد أبلغت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ بمسـاهماتها المحددة وطنيا، في حين أن طرفا واحدا قد قدم تقريره الثاني. وبموجب الاتفاقية، يتعين على جميع الأطراف تقديم مساهمات جديدة محددة على الصعيد الوطني، تحتوي على أهداف منقحة وأكثر طموحًا بحلول عام ٢٠٢٠.

- وقد زادت تدفقات تمويل الأنشـطة المتعلقة بالمناخ على الصـعيد العالمي بنسـبة ١٧ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بالفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

- وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩، كانت ٢٨ بلدا قد حصـلت على تمويل من خلال منح مقدمة من الصـندوق الأخضـر للمناخ من أجل صـياغة خطط التكيف الوطنية وغير ذلك من عمليات التخطيط للتكيف، بقيمة ٧٥ مليون دولار. ومن بين هذه البلدان، كانت ٦٧ في المائة منها من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية. وهناك مقترحات مقدمة من سبعة بلدان إضـافية، تبلغ قيمتها ١٧ مليون دولار، في المرحلة النهائية لاعتمادها. وفي المجمل، تسـعى ٧٥ بلدا للحصـول على الدعم من الصـندوق الأخضـر للمناخ من أجل خطط التكيف الوطنية وغير ذلك من عمليات التخطيط للتكيف، بقيمة ١٩١ مليون دولار لهذه البلدان مجتمعة.

الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واسـتخدامها على نحو مسـتدام لتحقيق التنمية المستدامة

٣٥ - لا يزال توسـيع نطاق المناطق المحمية للتنوع البيولوجي البحري والسـياسـات والمعاهدات القائمة التي تشـجع الاسـتخدام المسـؤول لموارد المحيطات غير كاف لمكافحة الآثار الضـارة للصـيد الجائر وتزايد تحمض المحيطات بسـبب تغير المناخ وتفاقم تلوث المغذيات السـاحلي. ونظرًا لأن بلايين الأشـخاص يعتمدون على المحيطات في معيشـتهم وكمصـدر للغذاء ونظرا لطبيعة المحيطات العابرة للحدود، فهناك حاجة إلى مزيد من الجهود والتدخلات للحفاظ على موارد المحيطات واسـتخدامها بشـكل مسـتدام على جميع المستويات.

- وينجم تحمض المحيطات عن امتصـاص المحيط لثاني أكسـيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي، ممـا يغير من التركيـب الكيميـائي لميـاه البحر. وأظهرت الملاحظـات الطويلـة المـدى فيمـا يتعلق بتحمض المحيطات على مدار الثلاثين عامًا الماضـية زيادة في متوسـط الحموضـة بنسـبة ٢٦ في المائة منذ حقبة ما قبل الصناعة، وبهذا المعدل، يُتوقع حدوث زيادة بنسبة ١٠٠-١٥٠ في المائة بحلول نهاية هذا القرن، بما يستتبعه ذلك من عواقب وخيمة على الحياة البحرية.

- ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لمصائد الأسماك، يجب الحفاظ على الأرصدة السمكية عند مستوى مستدام بيولوجيا. وكشفت التحليلات أن نسبة الأرصدة السمكية البحرية العالمية الواقعة ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً قد انخفضت من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٥.

- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت مساحة تزيد على ٢٤ مليون كيلومتر مربع (١٧,٢ في المائة) من المياه الخاضعة للولاية الوطنية (الموجودة على بعد صفر – ٢٠٠ ميل بحري من الحدود الوطنية) تغطيها مناطق محمية، بزيادة كبيرة على نسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٥ وأكثر من ضعف معدل المساحة المغطاة في عام ٢٠١٠. وقد ارتفعت النسبة المئوية العالمية المتوسطة لكل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي البحرية التي تغطيها المناطق المحمية من نسبة ٣١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٤٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٨.

- ولا يزال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أحد أكبر الأخطار التي تهدد مصائد الأسماك المستدامة وسبل عيش أولئك الذين يعتمدون عليها وعلى النظم الإيكولوجية البحرية. وجرى إعداد إطار للصكوك الدولية يتناول مختلف جوانب إدارة مصائد الأسماك. وقد اتخذ معظم البلدان تدابير لمكافحة هذا الصيد واعتمد عددا متزايدا من صكوك إدارة مصائد الأسماك في العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، فإن الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وهو أول اتفاق دولي ملزم لمكافحة هذا النوع من الصيد، قد دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وازداد عدد الأطراف في الاتفاق بسرعة ليصل العدد إلى ٥٨ في شباط/فبراير ٢٠١٩.

- وتوجد مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في جميع البلدان تقريبًا، حيث تمثل أكثر من نصف إجمالي الإنتاج في المتوسط، من حيث كل من الكمية والقيمة. ومن أجل تعزيز وصول الصيادين إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق، فقد وضعت معظم البلدان أطرا تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف. ومع ذلك، فإن مستوى تنفيذ هذه الأطر في أكثر من ٢٠ في المائة من البلدان ما بين منخفض إلى متوسط، وخاصة في أوقيانوسيا ووسط وجنوب آسيا.

الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

٣٦ – هناك بعض الاتجاهات العالمية المشجعة في حماية النظم الإيكولوجية البرية والتنوع البيولوجي. فهناك تباطؤ في انحسار الغابات، وهناك المزيد من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي أصبحت مشمولة بالحماية، وهناك المزيد من المساعدات المالية المتدفقة نحو حماية التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن تتحقق غايات الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، مع استمرار تدهور الأراضي، وحدوث فقدان التنوع البيولوجي بمعدل ينذر بالخطر، ولا يزال دخول الأنواع الغازية وسرقة الحيوانات البرية والاتجار غير المشروع بها من العوامل التي تحبط الجهود المبذولة لحماية النظم الإيكولوجية والأنواع الحيوية واستعادتها.

- تعد حماية المواقع المهمة للتنوع البيولوجي البري وفي المياه العذبة أمرًا حيويًا لضمان الاستخدام الطويل الأجل والمستدام للموارد الطبيعية البرية وفي المياه العذبة. وقد ارتفعت النسبة المئوية العالمية المتوسطة لكل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية من ٣٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦,١ في المائة في عام ٢٠١٨ للمناطق البرية، ومن ٣٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨ لمناطق المياه العذبة، ومن ٣٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ للمناطق الجبلية.

- وتعد النظم الإيكولوجية الجبلية السليمة أساسية لضمان توفير خدمات النظم الإيكولوجية لمجتمعات المرتفعات وكذلك لسكان الأراضي المنخفضة. وفي عام ٢٠١٧، كانت ٧٦ في المائة من المناطق الجبلية في العالم مغطاة بالخضرة: ٤١ في المائة مغطاة بالغابات، و ٢٩ في المائة بأراض عشبية/شجيرات، و ٦ في المائة فقط بأراض زراعية.

- وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، تدهور أكثر من خُمس مساحة الأرض الكلية، وذلك إلى حد كبير بسبب العمليات التي يسببها الإنسان، من قبيل التصحر وتوسع الأراضي الزراعية والتوسع العمراني. وخلال الفترة نفسها، كان هناك انخفاض كبير في إنتاجية الغطاء الأرضي، مع وقوع أكبر الخسائر في الأراضي الزراعية.

- إن الأثر الإنساني الأساسي الذي لا رجعة فيه على الطبيعة هو انقراض الأنواع. وكان مؤشر القائمة الحمراء – الذي يقيس خطر الانقراض، حيث تشير القيمة ١ إلى عدم وجود تهديد لأي نوع وتشير القيمة صفر إلى أن جميع الأنواع قد انقرضت – قد تدهور من ٠,٨٢ في عام ١٩٩٣ إلى ٠,٧٣ على مستوى العالم في عام ٢٠١٩.

- وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، يخلق حوافز لحفظ الموارد الجينية والتنوع البيولوجي واستخدامهما المستدام. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، كان ١١٦ بلداً قد صدق على بروتوكول ناغويا (بزيادة قدرها ٤٦ منذ عام ٢٠١٦) وكانت ٦١ بلدا قد تبادلت المعلومات حول أطر الحصول على المنافع الخاصة بها وتقاسمها من خلال مركز تبادل المعلومات بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها (بما يمثل زيادة قدرها ٥٥ بلدا).

- وفي عام ٢٠١٧، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لدعم التنوع البيولوجي ٨,٧ بلايين دولار، بزيادة قدرها ١٥ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٦.

الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

٣٧ – إن التقدم المحرز في إنهاء العنف، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات وزيادة الوصول إلى العدالة، غير متكافئ ولا يزال يحرم الملايين من أمنهم وحقوقهم وفرصهم ويقوض تقديم الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا. كما أن الهجمات على المجتمع المدني تعيق حدوث تقدم إنمائي. وتجديد الجهود أمر ضروري للتحرك صوب تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

- وقد ارتفع عدد جرائم القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من ٦,٠ في عام ٢٠١٥ إلى ٦,١ في عام ٢٠١٧. وكانت هذه الزيادة الطفيفة ناتجة إلى حد كبير عن زيادة معدلات القتل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- وثمة أشكال مختلفة من العنف ضد الأطفال لا تزال قائمة. ففي ٨٣ بلدا (معظمها من المناطق النامية) لديها بيانات حديثة حول هذا الموضوع، تعرض ما يقرب من ٨ من كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم من سنة واحدة إلى ١٤ سنة لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقوبة البدنية في المنزل. وفي جميع هذه البلدان باستثناء سبعة منها، تعرض نصف الأطفال على الأقل لأساليب تأديبية عنيفة. وربما يمثل العنف الجنسي أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارةً للقلق. واستنادًا إلى البيانات المحدودة المتاحة، ففي ١٤ بلدا من أصل ٤٦ بلدا لديها بيانات قابلة للمقارنة، تعرضت ٥ في المائة على الأقل من النساء فيما بين سن ١٨ و ٢٩ لاتصال جنسي أو ممارسات جنسية أخرى قسرا، سواء بدنياً أو بأي طريقة أخرى، لأول مرة قبل أن يبلغن ١٨ سنة من العمر.

- وكانت هناك زيادة إجمالية في الكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص مما قد يعكس إما تطورًا إيجابيًا (الجهود المعززة من جانب السلطات لتحديد الضحايا) أو تطورا سلبيا (مشكلة الاتجار الأكبر). وخلافا للنتائج السابقة، تظهر البيانات الحديثة أن معظم ضحايا الاتجار جرى اكتشافهم محليًا: حيث كانت النسبة ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ارتفاعًا من ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وكانت الغالبية العظمى (٧٠ في المائة) من ضحايا الاتجار بالبشر ممن جرى اكتشافهم من الإناث، ومعظمهن جرى الاتجار بهن لغرض الاستغلال الجنسي.

- وظلت نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم في مجمل عدد نزلاء السجون ثابتة إلى حد كبير عند ٣٠ في المائة في السنوات الأخيرة. وقد حدث ذلك في سياق زاد فيه إجمالي عدد نزلاء السجون بالقيم المطلقة بينما ظل ثابتًا كحصة من إجمالي السكان.

- وتتزايد عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين. وخلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، سجلت الأمم المتحدة وتحققت من ٤٣١ حالة قتل في ٤١ بلدا. وقد شهد كل أسبوع يمر على الأقل ثمانية أشخاص يُقتلون في الخطوط الأمامية للجهود المبذولة لبناء مجتمعات أكثر شمولًا ومساواة – وهي زيادة مقلقة عن المعدل السابق لوقوع ضحية واحدة يوميًا في المتوسط الذي شهدته الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. وكان ٩٩ صحفياً ومدوناً من بين الضحايا.

- ولتسجيل المواليد دور رئيسي في ضمان الحقوق الفردية وإمكانية اللجوء إلى القضاء والخدمات الاجتماعية. ولئن حقق العديد من المناطق هدف تعميم أو شبه تعميم تسجيل المواليد، بلغ متوسط التسجيل على الصعيد العالمي ٧٣ في المائة فقط. وتم تسجيل ولادات أقل من نصف (٤٦ في المائة) عدد جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ أعوام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- وقد اعتمد ١٢٥ بلدا قوانين وسياسات ملزمة تمنح الأفراد حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة، مع اعتماد ٣١ بلدا على الأقل لقوانين من هذا القبيل منذ

عام ٢٠١٣. ومن بين البلدان التي تتوافر عنها بيانات بشـــأن الإطار القانوني والبالغ عددها ١٢٣ بلدا، فإن ٤٠ منها لا تتيح الحق في الاستئناف لدى هيئة إدارية مستقلة، وهو ما جرى تقييمه على أنه أمر رئيسي من أجل الإعمال الصحيح لهذا الحق.

- ويجب تعجيل وتيرة التقدم المحرز في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتوافقة مع مبادئ باريس. وفي عام ٢٠١٨، كان ٣٩ في المائة من جميع البلدان لديها مؤسسات متوافقة تماما مع المعايير المتفق عليها دوليا، بزيادة قدرها سبعة بلدان عن عام ٢٠١٥. وإذا استمر النمو بنفس المعدل، فبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون لدى ما يزيد قليلاً على نصف البلدان في جميع أنحاء العالم (٥٤ في المائة) مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان متوافقة مع المعايير.

- ويعكس الفرق بين الميزانية المعتمدة والميزانية المنفذة قدرة الحكومة على تحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك تقديم الخدمات للجمهور. ويُظهر الانحراف بين الإنفاق المعتمد والفعلي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ في ١٠٨ بلدان أن الإنفاق الفعلي كان زائد أو ناقص ٥ في المائة من الميزانية المعتمدة في حوالي نصف البلدان. وكان لدى واحد من كل ١٠ بلدان انحراف يزيد على زائد أو ناقص ١٥ في المائة. وأظهر ما يقرب من نصف الاقتصادات ذات الدخل المنخفض انحرافا أكثر من زائد أو ناقص ١٠ في المائة في تنفيذ الميزانية.

الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٣٨ – هناك تقدم سريع في بعض الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ: فقد وصلت التحويلات الشخصية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وهناك نسبة متزايدة من سكان العالم لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وتم إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة: فالمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض، وتدفقات الاستثمار الخاص لا تتماشى بشكل جيد مع التنمية المستدامة، ولا يزال هناك فجوة رقمية كبيرة وهناك توترات تجارية مستمرة. وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لضمان وجود وسائل كافية للتنفيذ لإتاحة الفرصة للبلدان كي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

الشؤون المالية

- بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٩ بليون دولار في عام ٢٠١٨، بانخفاض قدره ٢,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية من عام ٢٠١٧، مع انخفاض الحصة الموجهة للبلدان الأكثر احتياجا. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية اعتباراً من عام ٢٠١٧، وانخفضت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ٤ في المائة، وانخفضت المساعدات الإنسانية بنسبة ٨ في المائة.

- وفي عام ٢٠١٩، من المتوقع أن تصل تدفقات التحويلات السنوية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى ٥٥٠ بليون دولار. ومن شأن ذلك أن يجعل تدفقات التحويلات تزيد عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي عام ٢٠١٨، بلغت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ٥٢٩ بليون دولار، بزيادة قدرها ٩,٦ في المائة عن عام ٢٠١٧.

- وبلغ متوسط المعدل الإجمالي للضرائب بين مجموعة العشرين وغيرها من الاقتصادات المتقدمة حوالي ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٨ في المائة فيما بين الاقتصادات النامية واقتصادات السوق الناشئة. ويعد تقييم المستوى المناسب من ''العبء الضريبي'' (الإيرادات في شكل ضرائب) عنصرا حاسما في السياسة المالية مع ما يترتب على ذلك من آثار على النمو الاقتصادي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- في نهاية عام ٢٠١٨، كان أكثر من نصف سكان العالم (٣,٩ بلايين شخص) لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت – وهي خطوة نحو مجتمع معلومات عالمي أكثر شمولا. وكان أكثر من ٨٠ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة متصلين بالإنترنت في عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٤٥ في المائة في البلدان النامية و ٢٠ في المائة فقط في أقل البلدان نمواً.

بناء القدرات

- بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لبناء القدرات والتخطيط الوطني ٣٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل ١٤ في المائة من مجموع المعونة المخصصة حسب القطاع – وهو مستوى ظل مستقراً منذ عام ٢٠١٠. وكانت القطاعات الرئيسية التي تلقت المساعدة هي الإدارة العامة والطاقة والقطاع المالي، التي حصلت على ما مجموعه ١٣,٠ بليون دولار. وحظيت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأكبر حصة من المساعدات بقيمة ٧,٦ بلايين دولار، تليها أفريقيا جنوب الصحراء (٦,١ بلايين دولار) وجنوب آسيا (٥,٠ بلايين دولار).

التجارة

- يتيح خفض التعريفات المطبقة في جميع أنحاء العالم وصولاً أوسع إلى البضائع ويساهم في نظام تجاري أكثر انفتاحًا. وفي عام ٢٠١٧، انخفضت التعريفة الجمركية التجارية إلى ٢,٢ في المائة في المتوسط في جميع أنحاء العالم، ولكن لا تزال هناك اختلافات كبيرة على الصعيد الإقليمي تعكس اختلالات اقتصادية عالمية. وقد جرى تطبيق أعلى متوسط لمعدلات التعريفة الجمركية في عام ٢٠١٧ في جميع المناطق الأفريقية. وفي عام ٢٠١٨، ثارت شكوك بشأن مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف السليم في ظل منظمة التجارة العالمية، حيث كانت هناك توترات تجارية هامة بين الاقتصادات الكبيرة.

- وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في عام ٢٠١٧، فإن حصة أقل البلدان نمواً في صادرات البضائع العالمية لا تزال أقل بقليل من ١ في المائة. ويمكن أن يؤدي النمو البطيء إلى عدم تحقيق الغاية المتعلقة بالتجارة التي حددها برنامج عمل إسطنبول – مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتعين أن تنمو الصادرات من أقل البلدان نمواً بمعدل أربعة أضعاف تقريبًا عن الصادرات العالمية حتى تضاعف حصتها في غضون عامين.

- وظلت التعريفات التفضيلية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا والبلدان النامية في الأسواق المتقدمة النمو دون تغيير في عام ٢٠١٧. وفي حين ظل قطاع الملابس يتمتع بحماية

قوية في هذه الأسواق، فقد استفادت الصادرات من أقل البلدان نمواً من الهوامش التفضيلية العالية – ٥,٩ نقاط مئوية – في هذا القطاع.

المسائل العامة

- انخفض التزام شركاء التنمية الثنائيين بالسياسات القطرية من ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٨. وقد واءمت نحو ٧٦ في المائة من مشاريع وبرامج التنمية الجديدة أهدافها مع الأهداف المحددة في الاستراتيجيات و/أو الخطط القطرية لعام ٢٠١٨. ومع ذلك، فإن حوالي نصف مؤشرات النتائج فقط – ٥٢ في المائة – لهذه التدخلات قد استُخلصت من أطر النتائج الخاصة بالبلدان، وتم رصد ٤٤ في المائة فقط من مؤشرات النتائج باستخدام البيانات والإحصائيات المأخوذة من نظم المراقبة الحكومية.
- في عام ٢٠١٨، أبلغ ٥١ من أصل ١١٤ بلداً عن إحراز تقدم عام نحو تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأُبلغ عن حدوث تحسينات في نوعية واستخدام نظم الإدارة المالية العامة وإعداد التقارير لأنشطة التعاون الإنمائي والتدفقات الموجهة عبر القطاع العام. وهناك حاجة إلى زيادة مساحة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة وإلى إجراء حوار أكثر شمولاً وجدوى بين القطاعين العام والخاص.

البيانات والرصد والمساءلة

- في عام ٢٠١٨، كان لدى ١١١ دولة تشريعات إحصائية وطنية متوافقة مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، بارتفاع عن العدد البالغ ٧١ بلدا في عام ٢٠١٧. وتحتاج المكاتب الإحصائية الوطنية، المكلفة بإنتاج الإحصاءات الرسمية، إلى الامتثال للمبادئ الدولية الصارمة، بما في ذلك الأساليب العلمية والأخلاقيات المهنية والإجراءات الموحدة لجمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها.
- وفي عام ٢٠١٦، تلقت البلدان ٦٢٣ مليون دولار دعما من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لجميع مجالات الإحصاءات، بارتفاع عن ٥٩١ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن هذا المبلغ لا يمثل سوى ٠,٣٣ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، كانت معظم الاستفادة قد حققتها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٩٣٢ مليون دولار)، تليها آسيا الوسطى وجنوب آسيا (١٨٠ مليون دولار)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٧٧ مليون دولار). ولكي تلبي البلدان النامية الاحتياجات المتعلقة بالبيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، سوف يتطلب الأمر زيادة دعم المانحين الحالي للبيانات والإحصاءات بنحو ٢٠٠ مليون دولار سنويًا.
- وتشكل تعدادات السكان والمساكن مصدرا أوليا للبيانات المفصلة اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها. وخلال فترة السنوات العشر الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، أجرى ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن.

- ولا تزال تغطية تسجيل المواليد والوفيات واكتمال إحصاءات الأحوال المدنية تمثل تحديا، حتى بين البلدان التي تتوافر فيها نظم فعالة للتسجيل المدني. وبالنسبة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، كان لدى ١٤٣ بلدا بيانات عن تسجيل المواليد مكتملة بنسبة لا تقل عن ٩٠ في المائة، ولدى ١٤٩ بلدا بيانات عن تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة. ومع ذلك، فإن ٩ بلدان فقط من أصل ٥٣ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد استوفت هذه المعايير.

الاختلافات الإقليمية والقطرية

٣٩ - في حين أن العديد من الاتجاهات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة تشترك فيها جميع المناطق، فهناك اختلافات إقليمية كبيرة فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة والعقبات ذات الصلة.

٤٠ - ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت هناك زيادة في الوصول إلى الكهرباء وتحسن في كفاءة استخدام الطاقة، ولكن إمكانات الطاقة المتجددة الوفيرة في المنطقة لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وتعد أفريقيا أيضًا أسرع المناطق على مستوى العالم في التوسع الحضري، ولكن لم تتحقق الفوائد المحتملة لذلك بالكامل بعد. وفي الوقت نفسه، لم تُحقّق الغايات المتعلقة بالفقر والجوع ووفيات الأمومة والتعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويقدر أن هناك حاجة إلى الوصول إلى ثلاثة أضعاف معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا لعام ٢٠١٨ ليصل المعدل إلى ٣,٢ في المائة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، بلغ متوسط العمر المتوقع ٦١ عامًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٧٢ عامًا على مستوى العالم. ويوجد بأفريقيا أعلى معدل للعمالة غير الرسمية المقدرة في العالم، حيث يبلغ ٨٥,٨ في المائة من إجمالي العمالة، وأعلى معدل للعمالة الهشة على الصعيد العالمي، حيث يبلغ متوسطها ٦٦ في المائة. وكانت خمس من أصل أسوأ ثمانٍ من أزمات انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٨ قد حدثت في أفريقيا.

٤١ - وفي المنطقة العربية، كان معدل الفقر المدقع في الماضي أقل من ٣ في المائة. بيد أن النزاعات في الجمهورية العربية السورية واليمن رفعت معدل الفقر في المنطقة وتسببت في تفاقم معدل الجوع. وتُحدث النزاعات وعدم الاستقرار وتغير المناخ تأثيرات محلية وعابرة للحدود - ١٤ من أصل ٢٠ بلداً الأشد تعرضاً للإجهاد المائي في العالم توجد في هذه المنطقة، ويؤدي ذلك إلى زيادة ندرة المياه العذبة. وهذه المنطقة مصدرٌ لأكثر من نصف مجموع اللاجئين في العالم (وهي في الوقت نفسه منطقة مستقبلة لثلث مجموع اللاجئين). وتتجاوز بطالة الشباب في المنطقة العربية ٣٠ في المائة، وتصل إلى ٤٨ في المائة في صفوف الشابات.

٤٢ - وأحرزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدماً ملحوظاً بشأن الفقر والتعليم الجيد والطاقة النظيفة بأسعار معقولة، لكنها تراجعت فيما يتصل بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين. وعلاوة على ذلك، لم يُحرز تقدم بما فيه الكفاية في تعزيز الصحة الجيدة والرفاه وتحسين المساواة بين الجنسين وتقوية الشراكات. ولا تزال المنطقة أيضاً شديدة التعرض للكوارث وتغير المناخ، بسبب العدد الكبير لسكانها الريفيين، وانتشار سبل العيش المعتمدة على الموارد وتفشي الفقر، وخصائصها الجغرافية والهيدرولوجية الفريدة.

٤٣ - وأحرزت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية، مثل الحد من الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، تباطأ هذا التقدم أو أصابه الركود في السنوات القليلة الماضية. ولا يمكن القضاء على الفقر المدقع إلا باتباع نُهج مختلفة اختلافاً جذرياً. وساهم في ارتفاع معدلات عدم المساواة كل من عولمة التجارة والتمويل، والتغير التكنولوجي، ومحدودية دور نقابات العمال، ومحدودية سلطة إعادة التوزيع في السياسات الضريبية والسياسات الاجتماعية. وهذا ما جعل الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب تحدياً صعباً.

٤٤ - وقد نجحت أوروبا في تخفيض معدل الفقر المدقع إلى أقل من ٣ في المائة. وفي الوقت نفسه، تواجه تحديات ملحة، من قبيل التدهور البيئي وتغير المناخ، والتحول الديمغرافي، وعدم المساواة، والضغوط على المالية العامة. وكان التقدم المحرز في الحد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في المنطقة تقدماً بطيئاً، إذ لا يزال نصيب الفرد من الانبعاثات أعلى بكثير من المتوسطات العالمية. وشهد تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في المنطقة اتجاهاً متصاعداً، لكن تستمر الحاجة إلى مزيد من الموارد لتسريع وتيرة التغيير.

٤٥ - وتظهر أوجه قصور جلية في بعض المجموعات القطرية أيضاً - في المتوسط، لا يوجد سوى ٣,١ أطباء لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يصل إلى ١٥,١ طبيب لكل ١٠ ٠٠٠ شخص، في حين تسجل البلدان المرتفعة الدخل ضعف المتوسط العالمي. وعند قياس معدلات النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً استناداً إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، فبالكاد تصل إلى نحو ثلث الغاية المحددة في خطة عام ٢٠٣٠، وهي ٧ في المائة. وبالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، يمكن أن يسهم تسريع التحول الهيكلي لاقتصاداتها في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية أوجه قصور في البنى التحتية - ٥٢ في المائة فقط من سكانها يحصلون على الكهرباء، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يتجاوز ٨٧ في المائة. وفي العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتفاقم شدة الضعف البيئي والمناخي بالهشاشة الاقتصادية التي تتسم باقتصادات أقل تنوعاً وارتفاع أعباء الديون وعدم الحصول على التمويل الميسَّر (بسبب تصنيف هذه البلدان في مركز البلدان المتوسطة الدخل). وقد تقضي الكوارث على ما تحقق من إنجازات على مدى سنوات فيما يتصل بالأهداف في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي أقل البلدان نمواً.

٤٦ - وإن الحالة القاتمة في البلدان التي تشهد حالات نزاع أو تعاني من الهشاشة أكثرُ إثارة للقلق، لأنه بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يكون أكثر من نصف فقراء العالم يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات.

٤٧ - ويشكل تفشي الفقر وعدم المساواة وارتفاع مستوياتهما، وقابلية التضرر من الصدمات، واحتمال الوقوع في ''فخ الدخل المتوسط'' تحديات إنمائية هائلة في عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل. وتشمل التحديات الأخرى إدارة الموارد الطبيعية، والاعتماد على صادرات السلع الأساسية، وتغير المناخ، والتوسع الحضري السريع، والمسائل المتعلقة بالقدرات على الصعيد المحلي.

٤٨ - وتكون أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واضحة أيضاً، إلى جانب أبعاد أخرى - تنفق أوروبا وأمريكا الشمالية ٢,٢١ من المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، في حين لا يرقى هذا الرقم إلى المتوسط العالمي البالغ ١,٦٨ في المائة في معظم البلدان النامية.

٤٩ - والفروق بين المناطق الريفية والحضرية واضحة أيضاً - أفاد نحو ٨٥ في المائة من البلدان التي لديها بيانات عن الموضوع بأن معدلات عدم التحاق الطلاب بالمدرسة الابتدائية والثانوية في المناطق الريفية تفوق المعدلات المسجلة في صفوف الطلاب في المناطق الحضرية، وأن معظم الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي يعيشون في المناطق الريفية. وفي المناطق الريفية، عادة ما يكون دخل صغار منتجي الأغذية أدنى مقارنة بدخل جميع منتجي الأغذية.

ثالثا - النظر إلى ما وراء البيانات: استجابة عالمية حقاً

٥٠ - في حين أن البيانات تُظهر أن العالم ليس بعدُ على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، فذلك لا يعطي صورة واضحة عن الاستجابة فيما يتصل بالأهداف خلال السنوات الأربع الماضية.

٥١ - وقد حفزت خطة عام ٢٠٣٠ جهوداً دينامية لتنفيذ رؤيتها في العديد من البلدان وفي العديد من المجتمعات المحلية. وتتخذ الإجراءات أشكالاً عدة. فقد ركزت المجتمعات المحلية على وضع الأسس اللازمة للتحول. وتعاني الحكومات والجهات الأخرى في مواجهة تحديات إنمائية معقدة ومترابطة تتطلب تغييرات عميقة في نُظم اعتمد عليها الناس على مدى قرون لتنظيم مجتمعاتهم وإدارة اقتصاداتهم. وعلى الرغم من أن تلك الإجراءات تمثل التزاماً عالمياً تقريباً بالتنفيذ، فلم يكن تأثيرها كافياً لتيسِّر على النحو المناسب تحول النموذج المطلوب في خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي الاستناد إليها وتوسيع نطاقها على مدى السنوات المقبلة من أجل تسريع وتيرة التقدم على نحو ملموس.

استجابات الحكومات

٥٢ - بحلول تموز/يوليه ٢٠١٩، سيكون ١٤١ بلداً قد قدم استعراضاً وطنياً طوعياً عما يبذله من جهود التنفيذ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي وقت تشتد فيه الضغوط المحلية وتحديات كبيرة تواجه النهج المتعدد الأطراف، يشير ذلك إلى التزام حازم تجاه خطة عام ٢٠٣٠ وتولي زمام الأمور بجدية على الصعيد القطري بشأنها. وتلتزم البلدان بتبادل الخبرات وإتاحة فرص التنفيذ.

٥٣ - وانطلاقاً من تلك الاستعراضات، وما واكبها من عمليات غالباً ما كانت واسعة النطاق وشاملة للجميع، يمكن الاطلاع على مدى اتساع نطاق وعمق الإجراءات التي تتخذها الحكومات وغيرها من الجهات. ويوفر ذلك دروساً للمضي قدماً بتوسيع نطاق التجربة وزيادة الاستثمارات اللازمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات والميزانيات على الصعيد الوطني

٥٤ - إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتحدي المتمثل في التعامل مع الطابع المترابط لأهداف التنمية المستدامة جدّدَا الاهتمام بتخطيط التنمية وبالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وعملت العديد من البلدان على إدماج الأهداف في وثائق التخطيط أو سياسات التنمية المستدامة.

٥٥ - فبالنسبة لبعض البلدان، كانت خطة عام ٢٠٣٠ بمثابة مخطط تستند إليه الخطط أو الاستراتيجيات الجديدة أو المنقحة. وفي عدد من الحالات، تسنى ذلك من خلال توقيت دورات التخطيط، ذلك أنها تعمدت تنقيح مخططاتها الوطنية/وثائق السياسات بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠.

أما بلدان أخرى، ولا سيما تلك التي تعود خططها وسياساتها الوطنية إلى ما قبل عام ٢٠١٥، فقد وضعت أساساً خريطة لأهداف التنمية المستدامة تتناسب مع وثائقها الحالية وحللت السبل التي يمكن بها لهذه الوثائق أن تحفز إحراز التقدم في خطة عام ٢٠٣٠. وفي بعض الحالات، ركزت البلدان على حد سواء على التخطيط/أطر السياسات على المدى الطويل – وثيقة رؤية، في بعض الأحيان – والوثائق القصيرة الأجل، مثل الخطط الإنمائية الوطنية. ومع مرور الوقت، يُتوقع إدماج الأهداف بصفة أكثر منهجية في التخطيط ووضع السياسات، وأن يجري التركيز على تحديد الأولويات والتعجيل بإحراز التقدم من خلال تدخلات لديها إمكانية التأثير المضاعف في جميع الأهداف. وسيُسهم ذلك في تسريع وتيرة التنفيذ وتعزيز الاتساق والتكامل بين الاستراتيجيات القطاعية وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية.

٥٦ – ولم تكتف البلدان بالسعي إلى مواءمة خططها وسياساتها مع خطة عام ٢٠٣٠ فحسب، وإنما أيضاً مع الاتفاقات الإقليمية، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومع الأطر العالمية، مثل إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، فضلاً عن مواءمتها مع برامج العمل المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري بذل جهود مماثلة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً، وهذا التنفيذ لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك يمكن تعزيز أوجه التآزر بين الخطتين.

٥٧ – ويتواصل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال السياسات القطاعية وغيرها من السياسات في العديد من البلدان. وعلى وجه الخصوص، اعتمدت البلدان سياسات ترمي إلى تعزيز استدامة اقتصاداتها. واتخِذت تدابير في القطاعين العام والخاص من أجل كسر اعتماد النمو الاقتصادي على استخدام الموارد الطبيعية. ويتزايد الاهتمام بمفهومي اقتصاد التدوير والاقتصاد المنخفض الكربون.

٥٨ – وظهرت تحديات في مواجهة الميزنة لأهداف التنمية المستدامة وإدماجها في الأطر المالية الوطنية. وكانت الجهود الوطنية الرامية إلى ربط عمليات الميزانية بالأهداف محدودة حتى الآن في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، على الرغم من أن عدداً قليلاً من البلدان اتخذ هذا النهج بمبادرة من الوزارات الحكومية وأعضاء البرلمان وغيرهم من الجهات الفاعلة السياسية. ويبدو أن قلة من البلدان تملك خطط تمويل فعلية لتنفيذ الأهداف. ويمكن أن يكون تطبيق تقييمات التمويل الإنمائي التي تقيس مشهد التمويل أداةً مفيدةً. وأجرت بعض البلدان تقييماً لتكاليف تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني، في إطار الجهود الرامية إلى تحديد الأولويات وربط الاستثمارات الرئيسية ذات الآثار المضاعفة بميزانياتها. ومن العوامل الهامة كفالةُ إشراك وزارات المالية، بوصفها المسؤول الرئيسي عن عملية الميزنة، في وضع ميزانيات تتواءم مع الأهداف وتستلهم منها.

التنسيق والتكامل

٥٩ – أشار عدد من البلدان في الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى وجود تحديات في وضع سياسات متكاملة. ويتطلب هذا الأمر تكريس جهود التنسيق داخل المؤسسات العامة وغيرها، إذ تستمر العديد من الثغرات والتحديات على الرغم من القيام بالفعل بإنشاء هياكل التنسيق.

٦٠ – وأنشأت البلدان مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تشدد على الاتساق والتكامل والمشاركة المتعددة القطاعات. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بلجان مشتركة بين الوزارات أو هيئات مماثلة. وفي

منطقة البحر الكاريبي، أبلغت البلدان التي أضفت الطابع الرسمي على تلك المؤسسات، مثل الجمهورية الدومينيكية أو جامايكا، أن هذه الترتيبات كانت هامة في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٦١ - وعموماً، من المهم أن تملك المؤسسات التي تقود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ما يكفي من السلطة والصلاحيات لتعبئة الحكومة بأسرها، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي، والمجتمع بأسره، حول الأهداف. ومن الأهمية بمكان أيضاً ألاّ تقتصر هياكل التنسيق على تبادل المعلومات أو عمليات المحاكاة السطحية. ويجب أن تركز بدلاً من ذلك على وضع سياسات شاملة ومتكاملة ومتسقة وما يلزم من ميزانيات قائمة على النتائج والإشراف على تنفيذ كل ذلك. ومن الخطوات البارزة في هذا الصدد المبادرةُ التي اتخذها العديد من البلدان - بما فيها بنغلاديش، وبيلاروس، وكوستاريكا، ونيجيريا، من بين بلدان أخرى - بإنشاء هيئة رفيعة المستوى، مثلاً إنشاء إدارة في مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء، من أجل تعزيز تنفيذ الأهداف، والإشراف عليه وتنسيقه، واستعراضه في بعض الحالات. وهذه قطيعة مع النهج التقليدي حيث تكون التنمية المستدامة مجالاً يقع على عاتق وزارة البيئة وحدها أو أي وزارة قطاعية أخرى.

٦٢ - وتؤدي البرلمانات دوراً هاماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال ما تتكلف به من مهام الإشراف والمهام التشريعية واعتماد الميزانيات. وأشركت بعض البلدان برلماناتها في تنفيذ الأهداف ورصدها واستعراضها، على الرغم من أنها تجربة غير واسعة الانتشار. وفي عدد قليل من البلدان، مثل فنلندا وهولندا، تقدم الحكومة تقريراً سنوياً إلى البرلمان بشأن الأهداف. وبادرت بعض البرلمانات أيضاً بالمشاركة في تنفيذ الأهداف، على سبيل المثال من خلال إنشاء لجان برلمانية مخصصة أو عقد جلسات استماع.

٦٣ - وأصبحت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أيضاً تؤدي دوراً هاماً، وهي تستعرض استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أكثر من ٢٠ بلداً. وتقدم الاستنتاجات التي خلصت إليها تلك المراجعات، عند النظر إليها مجتمعة، دروساً هامةً بشأن التحديات التي تواجهها البلدان. وسيساعد ترسيخ الأهداف في مؤسسات مثل البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على ضمان أن تظل الأهداف أولويةً بصرف النظر عن أي تغيير سياسي بعد الانتخابات.

٦٤ - وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى، أكدت البلدان أن اتساق السياسات، سواء أفقياً (على مستوى الحكومة) أو عمودياً (من المستوى الوطني للحكومة إلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي) يشكل تحدياً رئيسياً. ومع ذلك، أشرك عدد من البلدان الحكومات المحلية والإقليمية في جهود التنفيذ، وساهم ذلك في تعزيز التنسيق العمودي. وبنفس القدر من الأهمية، بادرت العديد من الحكومات المحلية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل منهجي، وتجاوزت في بعض الحالات النطاق الذي ركزت عليه الحكومات الوطنية في هذا الصدد. غير أنه توجد اختلافات كبيرة في درجة مشاركة الحكومات المحلية، وأيضاً في مستوى التنسيق والتعاون بين المستويات الحكومية في تنفيذ الأهداف.

زيادة الوعي العام وتولي زمام الأمور

٦٥ - إن التوعية بأهداف التنمية المستدامة بالغة الأهمية من أجل تغيير العقليات وتحفيز الإجراءات الإبداعية من جميع مستويات المجتمع. وبناء على ذلك، نظمت العديد من الحكومات حملات توعية لتعريف الناس بالأهداف وزيادة تولي زمام الأمور بشأنها، واعتمدت في ذلك في بعض الأحيان على الشراكة مع كيانات الأمم المتحدة أو الجامعات المحلية. فعلى سبيل المثال، نظمت الهند حملات عبر

وسائط التواصل الاجتماعي للتواصل مع الجمهور. وأنشأت حكومة اليابان هيئة جديدة على مستوى مجلس الوزراء تحمل اسم ”مقر تعزيز أهداف التنمية المستدامة“ يرأسها رئيس الوزراء وتضم جميع الوزراء، وتتكلف بتوعية جميع أصحاب المصلحة وإشراكهم في تنفيذها.

٦٦ - وعلى الرغم من اتخاذ عدد من الإجراءات على جميع المستويات، لا يزال الوعي العام بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة متواضعاً نسبياً على ما يبدو، لا سيما على مستوى القواعد الشعبية والمجتمع المحلي. وتعاني استراتيجيات التوعية والاتصال في بعض الأحيان من غياب استدامة الموارد المؤسسية والمالية وعدم كفايتها. وثمة حاجة إلى تكثيف أنشطة التوعية في المرحلة التالية من التنفيذ. ومن الأهمية بمكان تعزيز تغير مستدام وطويل الأجل في سلوك الأجيال الشابة، بما في ذلك من خلال إدماج الأهداف في المناهج التعليمية.

إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص

٦٧ - لا يمكن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ إلا اعتماداً على نهج يشمل المجتمع ككل، وأن تتبنى الجهات الفاعلة خارج الحكومة تحول النموذج الفكري الذي تقوم عليه هذه الخطة، وتوائم نظمها مع أهداف التنمية المستدامة، وتشارك بنشاط في جهود التنفيذ وتصبح رائدة للتحسن المستمر.

٦٨ - وعلى مدى السنوات الماضية، شارك أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، في تصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها وفي استعراض التقدم المحرز. وفي بعض البلدان، مثل لاتفيا، استطاع أصحاب المصلحة المشاركة في إعداد وثائق التخطيط ودعم تنفيذ السياسات ورصدها وتقييمها. وفي بلدان أخرى، شارك أصحاب المصلحة من خلال مؤسسات أصحاب المصلحة المتعددين التي أنشئت لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أو مؤسسات كانت موجودة سابقاً، مثل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة. وعُقدت اجتماعات أو محافل مخصصة مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب وحركات الشباب وشبكات الشباب، أو قطاع الأعمال. وأتاحت المشاورات العامة فرصة لانضمام الجمهور إلى الأفرقة العاملة الرسمية وغير الرسمية، والمجالس الاستشارية وغيرها من المحافل المعنية بالموضوع.

٦٩ - واستناداً إلى الدور الحاسم الذي اضطلعت به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في وضع خطة عام ٢٠٣٠، منذ عام ٢٠١٥، وجهت هذه الجهات الفاعلة اهتمامها إلى دعم تنفيذها بإخلاص. وقد أسهم العديد منها إسهاماً مباشراً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال من خلال برامج لدعم الفئات الأشد فقراً وضعفاً. ودعت أيضاً الحكومات مراراً إلى بلوغ الطموح الذي تتطلع إليه الخطة وسعت إلى مساءلة الحكومات عندما لا تبلغ هذا الطموح. وتساعد منظمات المجتمع المدني الشعبية في الوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة، واتخذ العديد من البلدان خطوات صوب هذه الجهود وإشراك تلك الفئات بما يتفق مع ظروفها الوطنية. وفي الوقت ذاته، من الصعب الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً وهشاشة، ويرجع ذلك أساساً إلى اتجاه نحو إشراك منظمات غير حكومية أكبر حجماً بدلاً من المنظمات المجتمعية الصغيرة والأفراد.

٧٠ - وقد اضطلعت الأوساط الأكاديمية والعلمية أيضاً بدور هام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تواصلها مع واضعي السياسات وشرائح المجتمع الأخرى. وسعى العديد منها إلى توجيه عمله إلى مجالات تتجاوز نطاق الأهداف، من خلال وضع حلول وتكنولوجيا مستدامة من أجل مواجهة تحديات معينة، وإجراء بحوث تتزايد أهميتها. وعملت بعض المؤسسات الأكاديمية أيضاً على إدماج

الأهداف في صلب برامجها للدراسات الجامعية والعليا، مما يساعد على كفالة إدماج منطق التنمية المستدامة على نحو متزايد في أذهان الوافدين على سوق العمل وفي حزمة مهاراتهم.

٧١ - وبذلت العديد من البلدان ومنظومة الأمم المتحدة جهوداً لتعبئة القطاع الخاص من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأشار العديد منها إلى الحاجة إلى ممارسات جيدة ونماذج من أجل توسيع نطاق المشاركة. ويجب أن يصبح القطاع الخاص شريكاً طويل الأجل في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف، ولاسيما من خلال دوره في حفز الابتكار والتطور التكنولوجي وإيجاد حلول جديدة للمضي قدماً بخطة أهداف التنمية المستدامة. وتمت تعبئة قوية للعديد من الأعمال التجارية. ويعمل ٨٠ في المائة من الشركات الأعضاء في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة، ويعمل كبار الموظفين التنفيذيين فيها بشكل متزايد على دمج مفهوم الاستدامة على مستوى الشركات في استراتيجيات شركاتهم وعملياتها ويلتزمون به صراحةً. ومع ذلك، لا يزال الشوط طويلاً وينبغي إقناع مزيد من الشركات بالفوائد التي يمكن أن تجنيها الشركة والمجتمع ككل والكوكب من مواءمة ممارساتها التجارية مع خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف.

دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٢ - تستلزم خطة عام ٢٠٣٠ من جميع الجهات الفاعلة الإنمائية تغييراً في النهج. وفي هذا الصدد، بموجب قرارين تاريخيين، وهما القرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والقرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، دعت الجمعية العامة إلى جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسم بمزيد من الطابع الاستراتيجي والمساءلة والشفافية والتعاون والكفاءة والفعالية والتوجه نحو تحقيق النتائج.

٧٣ - ومنذ اتخاذ القرارين ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢، أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدماً كبيراً في إعادة تنظيمها من أجل تحسين ما تقدمه من دعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويجري إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة نظام منسقين مقيمين مستقل ومخول، وبدعم من تنشيط النهج الإقليمي. واتُّخذت تدابير ترمي إلى تعزيز التوجيه الاستراتيجي والشفافية والمساءلة. وأُطلقت عدة مسارات عمل من أجل كفالة امتلاك الأمم المتحدة لمجموعة المهارات والآليات المحسنة لمساعدة البلدان على إقامة شراكات تيسِّر توسيع نطاق التمويل ومواءمته سعياً إلى تحقيق الأهداف في كل مكان.

٧٤ - وتعمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعاد تنشيطها على توجيه اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات والعمليات من أجل اعتماد نهج شامل على نطاق المنظومة. وفي إطار العمل عن كثب مع هذه المجموعة، تعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجاً أكثر طموحاً في تعزيز الخدمات المشتركة وزيادة كفاءة العمليات في البلدان من أجل ضمان تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة الإنمائية بدلاً من تخصيصها للهياكل الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري اقتراح إقامة اتفاق تمويل بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تيسير تحول جذري في طريقة تمويل المنظومة، وإعادة مواءمة نظام الحوافز المختل، واستفادة المنظمة من إمكاناتها الكاملة والعودة إلى حقبة من الثقة المتجددة.

٧٥ - وأفضى استعراضان واسعا النطاق للمكاتب المتعددة الأقطار وأصول الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي أيضاً إلى سلسلة من التوصيات ترمي إلى تحسين قدرات الأمم المتحدة والدعم فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠. وسيستمر المضي قدماً بعملية إعادة التنظيم إلى أن تترسخ جميع التغييرات وينتقل النظام بالكامل إلى طريقة عمل أكثر تعاوناً.

رابعا - التصدي للثغرات والتعجيل بالتنفيذ

٧٦ - يرد في هذا التقرير وصف لحالة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى البيانات المتاحة للأمم المتحدة حتى اليوم. وتَبين أيضاً أنه إلى جانب البيانات، اتُّخذت مجموعة من الإجراءات استجابة لخطة عام ٢٠٣٠. ويتضح من المعلومات أن تحقيق الوعد المكرس في خطة عام ٢٠٣٠ للناس والكوكب على حد سواء يستلزم من الأمم المتحدة أن تكون أكثر طموحاً. ويجب أن تخوض المنظمة تغييرات هيكلية أعمق، ويجب أن تكثف التعاون الدولي وعمل أصحاب المصلحة المتعددين.

٧٧ - واستناداً إلى المعلومات المنبثقة من الاستعراضات الوطنية الطوعية والعديد من المحافل الحكومية الدولية الأخرى التي ساهمت في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى، يتعين إجراء تغيرات جوهرية في عدد من المجالات العامة والشاملة لقطاعات متعددة. ويرد أدناه ثمانية من هذه المجالات التي يرتبط بعضها ببعض، إلى جانب عدد من الإجراءات في مجال السياسات.

ألف - عدم ترك أي أحد خلف الركب

٧٨ - إن الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب أحد السمات المميزة لخطة عام ٢٠٣٠ ويندرج في صميم الجهود العالمية الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. وقلما تختلف الآراء بشأنه من حيث المبدأ، لكن كثيراً ما لا يُعترف بما فيه الكفاية بتعقيد تنفيذه العملي والطابع السياسي للمسائل التي يتطرق إليها.

٧٩ - ومع ذلك، تبين تجارب بعض البلدان إمكانية تحقيق تقدم كبير نحو الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب في غضون فترات زمنية قصيرة نسبياً. ويستلزم بلوغ هذا الهدف تغيير النظم الراسخة عميقاً - بما في ذلك النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهياكل الحوكمة، ونماذج الأعمال التجارية - التي غالبا ما تقوم على توزيع غير متكافئ للثروة وسلطة صنع القرار. وبالإضافة إلى ما يرد في هذا الفصل من إجراءات معينة، يمكن اتباع الخطوات الواردة أدناه.

- ينبغي العمل بعناية واستناداً إلى الأدلة على تحديد الخيارات السياساتية الوطنية الأكثر فعالية من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وبالإضافة إلى البرامج المحددة الأهداف، ينبغي اتباع مجموعة من السياسات التي تفضي إلى تحقيق نمو عادل ومستدام، وتنمية القدرات الإنتاجية، والمشاركة العامة وإعمال حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أيضاً اتخاذ إجراءات شاملة ومحددة الأهداف، وإعادة التوزيع قبل دخول الأسواق وداخلها وبعد الخروج منها. فالطريق إلى تحقيق هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب محاط بمفاضلات بين عدة خيارات يتعين فهمها والتعامل معها.
- إن النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال كفالة حصول أشد الفئات ضعفاً على الخدمات الأساسية العالية الجودة، مثل الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم

والمياه والصرف الصحي والطاقة والإنترنت، سيختصر شوطاً طويلاً نحو الحد من أوجه عدم المساواة. بيد أنه لتحقيق ذلك، يجب أن تعالج الحكومات والجهات الشريكة الفجوات في القدرات والتمويل، وكذلك التحديات المتعلقة بالبنى التحتية المادية وسوء الإدارة والفساد وانعدام المساءلة في تقديم الخدمات.

- ويجب أن تكفل الحكومات، من خلال سياسات مصممة لدعم أشد الفئات ضعفاً، الإقرار والتصدي لأوجه الحرمان المتعددة والمتداخلة ومصادر التمييز التي يعزز كل منها الآخر وتزيد من صعوبة الإفلات من براثن الفقر والعيش بكرامة والتمتع بحقوق الإنسان. وتكون الفتيات اللواتي يولدن في أسر معيشية فقيرة ويُجبرن على الزواج المبكر، على سبيل المثال، أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة، والولادة في سن مبكرة، والمعاناة من مضاعفات أثناء الولادة، والتعرض للعنف مقارنة بالفتيات من أسر معيشية ذات دخل أعلى اللواتي يتزوجن في سن متأخرة.
- ولا تحظى الفئات المصنفة في المستويات الدنيا بما يكفي من الاهتمام. ويتعين أيضاً التصدي لتركز الثروة والدخل وسلطة صنع القرار على مستوى القمة، والتخفيف من الصلة بين الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وسلطة صنع القرار.
- ومن أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب وإعمال الحق في التنمية، من الأهمية بمكان أيضاً أن يستهدف العمل الدولي البلدان التي تعاني من أكبر قدر من التحديات وأوجه الضعف. ويجب أن يدعم التعاون الإنمائي، على سبيل المثال، قدرة البلدان على وضع استراتيجياتها الإنمائية وتمويلها والمضي قدماً نحو القضاء على الفقر وتحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة.

باء – تعبئة التمويل الكافي والموجه توجيهاً حسناً

٨٠ – هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة – حيث تتراوح تقديرات المبالغ المطلوبة بين البلايين والتريليونات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتراوح التمويل المطلوب لسد الفجوة في البنية التحتية في مجالات المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة والري والوقاية من الفيضانات بين نسبة ٢ في المائة و ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، استناداً إلى خيارات السياسة التي تعتمدها البلدان. وعلى الرغم من علامات التقدم، لا تزال الاستثمارات في الأهداف تعاني من نقص في التمويل.

٨١ – ومن المهم للغاية أن تتخذ فرادى الحكومات والجهات الشريكة الدولية التدابير اللازمة لتوفير التمويل الكافي والمناسب للتنمية المستدامة، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا.

- على الصعيد الوطني، ينبغي اتخاذ خطوات لمواءمة التمويل مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ويشمل ذلك وضع أطر تمويل وطنية متكاملة واعية بالمخاطر تتضمن سياسات وأدوات مختلفة للتمويل العام والخاص وتدمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث.
- وتنمية القدرات أمر أساسي أيضاً لمساعدة البلدان على تحسين مواءمة النفقات العامة مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتحفيز النمو الشامل. ويجب أيضاً تعزيز القدرات من أجل تعبئة الموارد الوطنية وتوسيع الحيز المالي، ومنع التدفقات المالية غير المشروعة ومعالجتها، والوصول إلى التمويل المتاح، وكذلك في الجوانب المتعلقة بالتجارة، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

- وينبغي أن تعزز الحكومات أيضاً البيئة التمكينية للاستثمارات بسبل منها وضع سياسات متسقة يمكن التنبؤ بها، وفرض شروط متعلقة بالشفافية، والكشف عن الأثر في التنمية المستدامة. ويمكن أن يساعد ذلك في الحد من مخاطر الاستثمار، إلى جانب الحوافز الإيجابية للأنشطة الشاملة والمستدامة.

- ويجب أن تزيد السياسات والإجراءات تركيزها على الفئات الأكثر تخلفا عن الركب. ويمكن أن يؤدي السعي إلى تطبيق الشمول المالي، إلى جانب التكنولوجيا المالية والإدارة المناسبة للمخاطر وحماية المستهلك إلى تحسين حصول ملايين الأشخاص على الائتمانات، مما يولّد منافع للفئات الأكثر ضعفاً. وتتمتع رقمنة التمويل أيضاً بالقدرة على زيادة الشفافية بصورة جذرية وتيسير أنواع جديدة من تدفقات الاستثمار. ويمكن أن يعزز تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة النمو الاقتصادي أيضاً بالإضافة إلى مواجهة أوجه عدم المساواة وعدم التمكين.

- ويمكن أن يؤدي التعاون الدولي دوراً داعماً إلى حد كبير فيما يتعلق بجميع هذه التدابير وغيرها. ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم الحكومات من أجل تعبئة الموارد الوطنية، والتصدي للتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، ومواءمة السياسات الاقتصادية والنظم المالية العالمية مع خطة عام ٢٠٣٠، والمساعدة على الحد من المخاطر المتوقعة للاستثمار الخاص في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجهات التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية أن تبذل مزيداً من الجهود للوفاء بالتزامها ببلوغ الغاية البالغة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وينبغي أيضاً أن تزيد جهودها الرامية إلى كفالة أن يوفر هذا الاستثمار الدعم للبلدان الأكثر ضعفاً، ولا سيما أقل البلدان نمواً التي لا يزال تمويل التنمية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إليها.

- ورُحِّب بالمبادرات المتعلقة بزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوصفها تكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وذلك في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٩. ونظراً إلى أن هذا الشكل من التعاون يستجيب للاحتياجات المتطورة للبلدان النامية، ينبغي اتخاذ خطوات لتحسين النظم والأدوات والشفافية ذات الصلة.

جيم – تعزيز المؤسسات الفعالة والشاملة من أجل تنفيذ حلول متكاملة

٨٢ – نظراً إلى أوجه الترابط القوية القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، يتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ اتخاذ إجراءات تستند إلى أوجه التآزر بين الأهداف، وتمكين إحراز تقدم في العديد من الأهداف (عوامل تمكين التنمية)، ومعالجة المفاضلات بين الغايات ومجالات السياسات. وهناك قدر كبير من المعرفة بشأن أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ولكن المؤسسات والحوكمة ومجموعات المهارات لم تتكيّف بعد لتحويل هذه المعلومات المتعلقة بالترابط إلى نهج فعالة على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره وإلى إجراءات شاملة لعدة قطاعات متوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠.

٨٣ – ويستلزم فصل التدهور البيئي عن النمو الاقتصادي، على سبيل المثال، مزيداً من الممارسات المستدامة القائمة ومن التحولات الجوهرية في السبل التي يتبعها الناس لإنتاج السلع والمواد واستهلاكها والتخلص منها على نطاق المجتمع. ولكن يرجح أن تكون هذه التحولات أكثر فعالية إذا كانت مدعومة

بغايات طويلة الأجل وشـاملة وقائمة على العلم، الأمر الذي يتجاوز قدرة العديد من الإدارات. وتنشـأ تحديات مماثلة عندما تسـفر السـياسـة الاقتصـادية عن آثار اجتماعية سـلبية غير مقصـودة، مثل التدابير السـيئة التصـميم لتصـحيح أوضـاع المالية العامة الهادفة إلى خفض اسـتحقاقات وبدلات إعالة الأسـرة والطفل التي تسفر عن حرمان الأطفال المستضعفين من الحماية الاجتماعية.

٨٤ - ويمكن أن تؤدي الإجراءات التالية مجتمعة إلى تغيير تحويلي في الحوكمة والسياسة العامة.

- ينبغي أن تسـتمر الجهود التي بذلتها بلدان عديدة منذ عام ٢٠١٥ لمواءمة خططها الطويلة الأجل مع أهداف التنمية المسـتدامة وأن يتواصـل تطويرها. ويجب أن تراعي عمليات التخطيط الطبيعة المترابطة للأهداف، وكذلك أوجه التآزر والمفاضـلة فيما بينها، وتحديد السـياسـات التي تؤثر في عدة أهداف بصورة متزامنة.

- وينبغي أن تبذل البلدان مزيداً من الجهود الرامية إلى ربط عمليات ميزانياتها بأهداف التنمية المسـتدامة، من أجل كفالة أن يعكس الإنفاق العام أولويات التنمية المسـتدامة التي تدعم أيضـاً رصد الأهداف وتقييمها.

- وينبغي أن تؤدي الطريقة التي تُنظَّم بها الحكومات وتنفذ أعمالها من خلالها إلى تيسـير نهج متكاملة وشـاملة لعدة قطاعات وإلى تعبئة الجهات المتعددة صـاحبة المصـلحة مثل المؤسـسـات التجارية، من أجل القيام بعمل متسـق. ويمكن أن تُسـتلهم هذه النهج من مجموعة من الترتيبات المؤسسية المبينة في الفصل الثالث أعلاه.

- وسـيكتسـي تعزيز تنمية قدرات القوى العاملة في القطاع العام أهمية بالغة لغرض كفالة وضـع السـياسـات وتنفيذها على نحو متكامل وفعال، بما في ذلك فيما يتعلق بمسـائل مثل تقديم الخدمات والتخطيط المتكامل وتعبئة الموارد الوطنية، ومن خلال مؤسـسـات مثل كليات الإدارة العامة. ويمكن أن تكون الإجراءات التي يتخذها بعض الحكومات لإذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة وآثارها في الخدمات العامة بمثابة مصدر إلهام لحكومات أخرى.

- وينبغي أن يستمر تعزيز المؤسـسـات السـياسـية والإدارية بسـبل منها كفالة شمولها لجميع فئات المجتمع. وتتضـمن هذه الآليات المجالس الوطنية للتنمية المسـتدامة، والتخطيط والميزنة القائمين على المشاركة، والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، وآليات عديدة أخرى.

- وينبغي للحكومات أن تواصـل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الشـفافية والمشـاركة العامة. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من البلدان اعتمدت أطراً قانونية متعلقة بالوصـول إلى المعلومات، يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لكي تزداد هذه الأطر فعالية. فعلى الصعيد المحلي، يشكل الوصول إلى المعلومات، عندما يقترن بالمشـاركة، عاملاً حاسماً في تحسـين اسـتجابة الخدمات العامة وجودتها. وينبغي اعتماد أدوات أخرى للشـفافية مثل الكشـف الإلزامي والبيانات الحكومية المفتوحة لدعم تعزيز مساءلة الحكومات والمساعدة على مكافحة الفساد، من بين فوائد أخرى. ويشكل التمكين والمشاركة عنصرين أساسيين في الجهود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

- ويشير تحليل أوجه الترابط بوضوح إلى أن مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة لا تستطيع بمفردها دفع عجلة التقدم وأن عمل الجهات صاحبة المصلحة جوهري. فعلى سبيل المثال يجب تشجيع

قطاع الأعمال التجارية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على ابتكار التكنولوجيا وتطويرها وتبنيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- ويستلزم تعزيز مساءلة الحكومة، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آليات رقابة ملائمة. وتؤدي البرلمانات دوراً حاسماً في هذا الصدد. ومن المهم أيضاً كفالة استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وقدرتها على إرشاد التقييمات الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصورة مفيدة.

- ويمكن للمجتمع المدني زيادة تعزيز المساءلة والفهم فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها العمل مع مؤسسات الرقابة الرسمية، على الرغم من أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لحماية الفضاء المدني والحريات الأساسية التي تعتمد عليها أنشطتها.

دال – التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي

٨٥ – في كثير من مجالات السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، تكون الحكومات المحلية في أغلب الأحيان هي الأقدر على قيادة التنفيذ سواء من حيث تقديم الخدمات الأساسية أو حماية النظم البيئية أو التعامل مباشرة مع التحديات والفرص المرتبطة بالهجرة.

٨٦ – ويتعين على الحكومات الوطنية العمل بالتعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية. ويتعين على الحكومات الوطنية والمحلية على حد سواء إشراك المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة الأعلم بالاحتياجات والقدرات الفردية والجماعية باعتبارها جهات شريكة أساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وستؤثر القدرة على تعزيز فعالية العمل المحلي تأثيراً كبيراً في تحقيق أو عدم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويمكن اتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد.

- ينبغي أن تتناسب موارد وقدرات الحكومات المحلية مع مسؤولياتها، لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة، فهي على سبيل المثال مسؤولة عن توفير الخدمات العامة الأساسية. ولذلك، يجب على البلدان أن تضع الأطر القانونية والمالية المناسبة لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية.

- ويتعين على البلدان اعتماد تدابير لبناء مهارات وقدرات المسؤولين المنتخبين والموظفين الحكوميين على المستوى المحلي ليكونوا مجهزين لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- ويلزم بذل جهود إضافية لضمان أن الإجراءات المتخذة على مختلف مستويات الحكومة يكمل كل منها الآخر وتؤدي إلى التآزر. ففي العديد من البلدان، قد يستلزم تتبع النفقات العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بذل جهود من أجل تحسين مواءمة نظم الميزانية على مختلف مستويات الحكومة. وينبغي للبلدان أن تنظر في طريقة إيجاد سبل لمواءمة نظم رصد أهداف التنمية المستدامة في جميع مستويات الحكومة، بوسائل منها آليات الرصد المشتركة عند الاقتضاء.

- وتشكل الحكومات المحلية مصدراً رئيسياً للابتكار في مجال السياسة العامة نظراً إلى عددها الكبير وتنوعها. وستستلزم زيادة الإجراءات المحلية الفعالة استمرار الحوار والتعاون من خلال عمليات تشاركية بين الحكومة بجميع مستوياتها والجهات المحلية صاحبة المصلحة. ومن المهم أن تحصل الجهود المحلية بصورة سلسة على دعم من الإجراءات والتدابير الدولية. وتطورت شبكات

الحكومات المحلية التي تعمل في مجالات السياسة العامة مثل تغير المناخ والهجرة وغيرها من المواضيع في السنوات الأخيرة، وينبغي أن تدعم تبادل ونشر الممارسات المبتكرة بطريقة فعالة.

هاء – بناء القدرة على الصمود

٨٧ – سيتوقف التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالم سريع التغير على القدرة المتعلقة بتوقع التغيرات المفاجئة والاستعداد لها والتكيف معها. وتمتد الصدمات في منطقة من المناطق لتحدث آثاراً في مناطق أخرى – يُعتقد أن المخاطر المرتبطة بالطقس هي السبب الأكبر للخسارة الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث وتدمير المدارس والمنازل والأراضي الزراعية والبنية التحتية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على النظم الصحية والاقتصادية والاجتماعية السياسية. ولا تزال قابلية التضرر من الكوارث واسعة الانتشار، وتتركز مخاطر الكوارث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٨ – وبالإضافة إلى الكوارث، تؤثر التغييرات التدريجية في درجات الحرارة وأنماط التساقطات ومستويات سطح البحر الناجمة عن تغير المناخ في العديد من أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى استجابة شاملة من خلال تدابير التكيف والتخفيف. ولذلك يمكن أن يشكل بناء القدرة على الصمود أداة قوية لمكافحة الفقر والاستبعاد وسبيلاً قوياً لمنع الأزمات وتفاقم المخاطر. والتقدم المحرز في العديد من الأهداف هو بدوره سبيل أساسي لبناء القدرة على الصمود. فعلى سبيل المثال، يهدد الافتقار إلى التعليم فرص الناس في الحصول على عمل لائق يحترم حقوق الإنسان الأساسية وحقوق العمال أيضاً.

٨٩ – ولكن بناء القدرة على الصمود لا يزال يشكل تحدياً للعديد من البلدان لأنه يستلزم نهجاً شاملاً يقوم على أساس أن أحداثاً سلبية عديدة تحدث على نطاقات عالمية وإقليمية ووطنية ودون وطنية ومحلية، وتؤثر بصورة غير مباشرة في النظم الاجتماعية المترابطة، والحوكمة، والنظم الاقتصادية والإيكولوجية والمادية. ويمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز القدرة على الصمود في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

- في البيئة العالمية الحالية، يلزم أن تكون جميع السياسات والاستثمارات واعية بالمخاطر، ويستلزم ذلك تخصيص معارف وقدرات من جانب المؤسسات العامة والجهات الفاعلة الأخرى. ويتعين على الحكومات، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، اتخاذ تدابير لتقليل المخاطر الحالية وتجنب نشوء مخاطر جديدة.

- ويجب أن تتمحور جميع تدابير إدارة المخاطر حول الإنسان، وأن تضمن اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله. ويجب أن تحافظ هذه التدابير أيضاً على التركيز بوجه خاص على الفئات الأكثر فقراً والأشد ضعفاً، وأن تضع في الاعتبار أن أوجه الضعف قد تنشأ وتتغير وتستمر على مدى فترات طويلة، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق بين الجنسين والأعراق والأسر المعيشية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

- ويجب الإسراع أيضاً بالإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والقدرة على التكيف في قطاعات ومجالات مختلفة. فعلى سبيل المثال، ينبغي متابعة بناء قدرة النظم الغذائية على الصمود، إلى جانب إجراءات تكفل أن تعزز النظم الغذائية الموارد الطبيعية باستمرار، وتحافظ على سبل المعيشة الريفية والحضرية، وتوفر إمكانية الحصول على الأطعمة المغذية من الجهات

المنتجة الصغيرة. وينبغي أيضاً متابعة مجموعة واسعة من الخيارات التي يمكن أن تقلل من مخاطر تغير المناخ، مثل خفض استهلاك الطاقة خلال الانتقال إلى مصادر منخفضة الكربون أو خالية من الكربون، وإعادة التحريج أو التحريج، والزراعة المستدامة وإدارة النفايات لتقليص انبعاثات الميثان، وتشييد مبان جديدة مقاومة لعوامل المناخ ومستدامة أو تحصين المباني القائمة. ويكتسي تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج أهمية بالغة، رغم استمرار الاختلافات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في هذا الصدد.

- وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للمناخ والنظم الإيكولوجية الطبيعية والتلوث واستخدام الموارد، هناك ضرورة للتعاون والاستجابة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وعلى المستوى الشامل لعدة قطاعات من أجل التصدي بفعالية لهذا التحدي، بسبل منها الجهود التي تستهدف الفئات الفقيرة والضعيفة بصورة خاصة.

- وعلى المستوى العالمي، رغم أن أدوات التمويل المعاكسة للدورات الاقتصادية تؤدي دوراً حيوياً في التخفيف من آثار الصدمات المفاجئة، تعجز أقل البلدان نمواً والبلدان الأقل نمواً غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في أغلب الأحيان عن الاستفادة منها. ويلزم معالجة هذه المسألة، بسبل منها ضمان أن آليات التمويل اللاحق القائمة المعاكسة للدورات الاقتصادية توفر إمكانية الوصول السريع لأقل البلدان نمواً، والبلدان الأقل نمواً غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لتخفيف آثار الكوارث والصدمات.

واو – الاستثمار في البيانات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً كاملاً

٩٠ – يشكل توافر بيانات وإحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة ومفتوحة والقدرة على استخدامها عنصرين أساسيين للحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور العام لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٩١ – ولا تزال البلدان النامية تحديداً تواجه تحديات هائلة في إنتاج هذه البيانات والإحصاءات. وتؤدي الثغرات في توافر معلومات دقيقة وحسنة التوقيت متعلقة بجوانب معينة من حياة الناس إلى جعل العديد من الجماعات والأفراد غير مرئيين، مما يسفر عن سوء فهم لتحديات إنمائية كثيرة. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تشهد أقصى درجات الفقر، يفتقر أكثر من نصف من البلدان إلى بيانات كافية لرصد اتجاهات الفقر. وعلى نحو مماثل، هناك بيانات ضئيلة تعكس بدقة التحديات التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية، بما في ذلك في المجالات التي تقلَّل قيمتها مثل الوقت الذي تقضيه النساء لرعاية أفراد الأسرة.

٩٢ – وفي حين أن قدراً كبيراً من التركيز والجهود قد وُظِّفَ لمعالجة هذه الثغرات خلال السنوات الأربع الماضية، أحرز تقدم محدود، ولم تُنَفَّذ بعد أنواع الإنجازات المطلوبة. ويمكن اتخاذ الخطوات التالية لتسريع وتيرة التقدم في هذا الصدد.

- زيادة الاستثمارات في نظم البيانات والإحصاءات الوطنية، وزيادة تعبئة الموارد الدولية والمحلية أمران لا غنى عنهما. ولتحقيق هدف توفير بيانات أفضل للجميع، يمكن النظر في آلية تمويل قائمة على الطلب تخضع لإشراف أعضاء الأمم المتحدة وتكون قادرة على الاستجابة بسرعة

وفعالية لأولويات النظم الإحصائية الوطنية على النحو المبين في إعلان دبي الذي أعلن عنه في منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات. وينبغي أن يشمل الدعم وضع استراتيجيات إحصائية وإعداد أدوات لجمع البيانات محددة الأهداف تركز بصورة كافية على واقع الفئات المحرومة، بما في ذلك الفئات الخفية والتي يصعب الوصول إليها. وهناك مجموعة متنوعة من منصات البيانات والترتيبات المؤسسية والممارسات المبتكرة ويمكن الاستفادة منها لتبادل المعارف والخبرات في هذا المجال.

- تتيح التكنولوجيا الجديدة المقترنة بمصادر وأساليب قائمة في مجال البيانات، للعالم اليوم فرصة غير مسبوقة لتلبية الطلب المتزايد على البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة. ويدل هذا الطلب المتزايد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنسيق الجهود وتعزيز الشراكات مع جميع منتجي البيانات ومستعملي البيانات والقادة والمبتكرين، على أن تكون المكاتب الإحصائية الوطنية الفعالة والمحدثة في صميم هذه الشراكات. ويشجَّع أعضاء مجتمع البيانات في العالم على التعاون من أجل تحسين سهولة الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة والابتكارات والأساليب من خلال إنشاء مجموعات بيانات عالمية عالية الجودة وحسنة التوقيت ومنهجيات مبتكرة لإنتاج وتحليل البيانات يمكن لمنتجي البيانات ومستعملي البيانات الوصول إليها بسهولة؛ وتطوير أوجه التعاون التقني لبناء المهارات والمعارف وزيادة توحيد أساليب جديدة واستخدامها على نطاق واسع؛ وتحفيز عقد شراكات جديدة في مجال البيانات أو توسيع نطاقها في مجموعة بلدان مختارة من أجل زيادة توافر واستخدام البيانات في الوقت المناسب من أجل اتخاذ قرارات بشأن الأهداف.

زاي – تحقيق فوائد العلم والتكنولوجيا والابتكار للجميع

٩٣ – إلى جانب تحسين البيانات والرصد، هناك إمكانات كبيرة لاستخدام التكنولوجيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع، في مجالات تشمل المياه والطاقة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتعلم الإلكتروني، والتوسع الحضري والنقل المستدام، والحوكمة الإلكترونية والقضاء على الفساد.

٩٤ – وتحتاج جميع البلدان إلى بنى تحتية مؤسسية للتشجيع على ابتكار ونشر واستخدام التكنولوجيا الجديدة التي تمسّ حاجة التنمية المستدامة إليها. ويشكل ذلك مجالاً آخر حيث يمكن ويجب القيام بالمزيد إذا أرادت البلدان أن تسلك مساراً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

- هناك حاجة إلى سياسات وأطر تنظيمية وأطر أخرى لتعزيز الابتكار والكفاءة مع ضمان الإنصاف والعدالة والأخلاق في تطوير تكنولوجيات جديدة. ويتعين جمع الجهات صاحبة المصلحة جميعها، لا الحكومات والشركات والعلماء فحسب، بل أيضاً المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لدعم هذه الجهود. ويمكن أن تساعد النهج المتعددة الجهات صاحبة المصلحة أيضاً على كفالة اتساق السياسات المتعلقة بالاقتصاد والعلم والتكنولوجيا، والتنمية الصناعية، والتنمية البشرية، والاستدامة. وينبغي استخدام منتديات الأمم المتحدة للجهات المتعددة صاحبة المصلحة استخداماً كاملاً لتعزيز التفاهم بين جميع الجهات الفاعلة بشأن نوع التدخلات التي يجب أن تتخذ على المستويين الوطني والدولي.

- وزيادة التعاون الدولي لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا وتوجيه التكنولوجيا نحو نتائج التنمية المستدامة وتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن التغير التكنولوجي السريع هي عوامل يمكن أن تشجع على الابتكار الوطني ومواءمة معايير التكنولوجيا.

- وإشراك المجتمعات المحلية والفئات الشابة والفئات الضعيفة في عمليات الابتكار يمكن أن يدعم تطوير منتجات وخدمات جديدة لخدمة الناس الذين يعيشون في فقر أو في مناطق نائية. وفي هذا الصدد، من المهم السعي لتحسين مهارات جميع الناس على جميع المستويات، بمن فيهم النساء والأطفال والفئات الشابة وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة وفئات أخرى. ويجب أن تلقى هذه البنى التحتية المؤسسية على الصعيد الوطني الدعم أيضاً عن طريق الوصول إلى التكنولوجيا الناشئة والمهارات اللازمة لنشرها بفعالية وفقاً للظروف الخاصة للبلدان. وينشأ عن عدم القدرة على القيام بذلك خطر ازدياد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

- ومن الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لأن مهارات اليوم لن تتناسب مع وظائف الغد والمهارات المكتسبة حديثاً قد تصبح قديمة بسرعة. وينبغي إحداث ثورة في نظم التعليم والتعلّم للاستجابة لثورة التكنولوجيا. ويجب أيضاً الاستثمار في قدرات الناس خلال حياتهم المهنية من أجل تحقيق مكاسب من التكنولوجيا الجديدة وتجنب عثراتها. ويلزم أيضاً تعزيز المؤسسات التي ستكفل اتباع نهج مركز على الناس إزاء التحولات التكنولوجية في العالم.

حاء – حل التحديات من خلال التعاون الدولي

٩٥ – من المناخ إلى الأمراض، ومن التراجع الاقتصادي إلى الهجرة، ومن الصحة إلى التكنولوجيا الرائدة، تتطلب التحديات القائمة اليوم التزاماً قوياً بالتعاون الدولي ومؤسسات متعددة الأطراف أكثر فعالية. ولكن تبين الاتجاهات في الآونة الأخيرة تراجع بعض الحكومات عن العمل المتعدد الأطراف واستياء الجمهور في أنحاء العالم من سلبيات العولمة.

٩٦ – وعلى سبيل المثال، تشكل التدابير التقييدية المفروضة على التجارة تحديات خطيرة للنظام التجاري المتعدد الأطراف وتبلغ قيمتها ٥٨٨,٣ بليون دولار، أي أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠١٨ بسبع مرات. وترتبط النظم المادية والاقتصادية ببعضها ارتباطاً عميقاً عابراً للحدود الوطنية ولكن القدرة على إدارة هذه النظم العابرة للحدود لم تتطور بعد بشكل جيد. فعلى سبيل المثال، تتزايد حماية مناطق المحيطات الخاضعة لولايات وطنية، ولكن لا يزال أكثر من ٦٠ في المائة من المحيطات خارج نطاق الولايات الوطنية ولا تُغطى سوى نسبة ١ في المائة من هذه المساحة.

٩٧ – ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع حدّ لتغير المناخ، يجب أن تجدد البلدان التزامها بتعددية الأطراف، وإيجاد سبل جديدة للعمل معاً وضمان أن تواكب المؤسسات المتعددة الأطراف التغيرات السريعة التي تحصل حولها.

- يجب تنقيح القواعد العالمية للتأكد من أنها تدعم أهداف التنمية المستدامة وتفضي إلى عولمة عادلة. وينبغي لها أن تعزز التوزيع العادل لفرص التنمية والدخل على الصعيد الدولي. ويستلزم ذلك تعاوناً دولياً متعلقاً بالضرائب والتدفقات المالية العابرة للحدود، وتخفيف الديون والتجارة، والتكنولوجيا، والهجرة والتحويلات المالية. ويجب أن تحافظ البلدان على نظمها التجارية المتعددة

الأطراف وأن تقاوم إغراء التدابير التقييدية للتجارة وأن تنفذ تدابير لدعم الصادرات من أقل البلدان نمواً.

- ومن اللازم أيضاً تكييف الحوكمة وأنماط التعاون الإنمائي لكي تمثل وتدمج الجهات المانحة والمستفيدة وجهات تقديم الخدمات الجديدة والتقليدية. ويجب أن تفي الأمم المتحدة بالتزامها بجعل جميع المؤسسات الدولية مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية في عملية صنع القرارات. وينبغي للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي أيضاً إعادة تشكيل النظم المالية الدولية والوطنية، بما يتماشى مع التنمية المستدامة.

- ويجب أن تتطور الطبيعة المجزأة للتعددية السائدة اليوم لتصبح تعددية شبكية، تكون الأمم المتحدة موجودة في صميمها، إضافة إلى تعاون وثيق بين المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مصارف التنمية والاتحاد الأفريقي وغيرها.

ويجب أن يكون الناس في صميم التعددية السائدة اليوم، على نحو راسخ. وينبغي أن يتطور التركيز التقليدي الذي يصبّ على الحكومات والمنظمات الدولية ليصبح مدعوماً من التعاون مع المجتمع المدني والشركات والمجتمعات الأكاديمية والخيرية والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما الفئات الشابة.

خامساً – الخاتمة

٩٨ – شكل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ انتصاراً للتعاون الدولي، ولكن الأهم من ذلك هو أنه شكل انتصاراً لشعوب العالم. وستتيح الاجتماعات الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فرصة للأمم المتحدة للتفكير في السنوات الأربع الأولى من هذه الرحلة الأساسية. وعلى الرغم من بطء وتيرة التقدم المحرز، لا أزال واثقاً بأن المنظمة تستطيع إحياء الرؤية الملهمة للخطة.

٩٩ – والعمل المتعدد الأطراف أساسي على جميع الجبهات. فلا يمكن للبلدان، إلا إذا عملت معاً، إيجاد حلول للفقر وعدم المساواة وتغير المناخ التي تشكل التحديات الحاسمة في هذا العصر. ولا يمكنها، إلا إذا عملت معاً، دعم نظامها التجاري العالمي القائم على قواعد وتعبئة ما يلزم من تكنولوجيا وحلول وتمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن للبلدان، إلا إذا عملت معاً، تحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها لتمكين جميع النساء والفتيات وتحقيق المنافع لجميع الناس حقاً والحفاظ على صحة الكوكب.

١٠٠ – فلتجعل البلدان اللقاء العالمي في شهر أيلول/سبتمبر لحظة تستجمع فيها الطموح اللازم في مجال تغير المناخ، وإعادة تنشيط وتركيز استجابتها لأهداف التنمية المستدامة، والتعجيل بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالوصول إلى الفئات الأكثر بعداً عن الركب ودعم البلدان الأكثر ضعفاً.

١٠١ – إن ضغوط العصر آخذة في التصاعد؛ فالثقة التي تربط العالم تتلاشى. وتحتاج أجيال اليوم والغد إلى أداء أفضل من العالم. ولحسن الحظ، لا يزال هناك وقت لتحقيق المستقبل المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فليجد العالم الحكمة والتضامن والإرادة للمضي قدماً من أجل ضمان الحياة الكريمة والازدهار للجميع في كل مكان.